Users' perceptions of intellectual property protection techniques in digital repositories

Essam Eid Ahmed Al-Juhani a

Dr. Maher Mohsen Saleh Faqehab

^b Faculty of Arts and Humanities - Department of Information Science - King Abdul Aziz University

mfakeha@kau.edu.sa

Abstract: The intellectual right is of great importance. Countries are constantly striving to develop modern and advanced technologies to protect it, which is what this study came to address, as the study problem dealt with users' perceptions of intellectual property techniques in digital repositories, and the study aimed to protect intellectual property techniques in digital repositories, and attention to users' perceptions For digital repositories in the mechanisms of protecting intellectual property techniques, and the possibility of preserving intellectual property in digital repositories. To achieve the goal of the study, the researcher used the descriptive analytical approach to describe the importance of digital repositories, analyze the methods of their use, analyze users' perceptions through a questionnaire distributed to (105) users of digital repositories, and analyze the responses using various statistical methods in the SPSS statistical package.

The study resulted in several results, the most important of which are: The study sample members resorted largely to the use of open digital repositories compared to non-open repositories that use techniques to protect intellectual property rights There is a great interest on the part of the study sample members to access literature and publications for academic purposes, that digital repositories Not open hinders researchers looking for scientific sources from accessing the publications they need, which is what the researchers faced while working on this study.

In the end, the researchers recommended the need to work on raising the level of awareness of individuals about the need to follow the rules of intellectual property protection in digital repositories in universities to preserve respect for the rights of individuals and protect their interests, and to encourage individuals to provide innovative methods and solutions that contribute to overcoming the difficulties facing the use of students in public education. of digital repositories, and work to encourage researchers to conduct more studies and research related to intellectual property, how to protect it and ways in which the rights of thinkers, scientists and inventors can be preserved.

تصورات المستخدمين عن تقنيات حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية

عصام عيد أحمد الجهني^a

د. ماهر محسن صالح فقيها b

كلية الآداب والعلوم الانسانية- قسم علم المعلومات- جامعة الملك عبدالعزيز ^b كلية الآداب والعلوم الانسانية- قسم علم المعلومات- جامعة الملك عبدالعزيز ^d mfakeha@kau.edu.sa

المستخلص

للحق الفكري أهمية بالغة تسعى الدول باستمرار إلى وضع تقنيات حديثة ومتطورة لحمايته، وهو ما جاءت هذه الدراسة لتتناوله، حيث تناولت مشكلة الدراسة تصورات المستخدمين عن تقنيات الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية، وقد هدفت الدراسة إلى حماية تقنيات الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في المستودعات الرقمية والمكنية الفكرية، وإمكانية الحفاظ على الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية. ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف أهمية المستودعات الرقمية وتحليل أساليب استخدامها وتحليل تصورات المستخدمين من خلال استبانة تم توزيعها على (105) من المستخدمين للمستودعات الرقمية، وتحليل الاستجابات بالأساليب الإحصائية المتنوعة ببرنامج الحزمة الإحصائية SPSS.

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج، أهمها: لجوء أفراد عينة الدراسة بشكل كبير لاستخدام المستودعات الرقمية المفتوحة مقارنةً بالمستودعات غير المفتوحة ـ التي تستخدم تقنيات لحماية حقوق الملكية الفكرية ـ وجود اهتمام كبير من جانب أفراد عينة الدراسة بالوصول إلى المؤلفات والمنشورات لأغراض أكاديمية، أن المستودعات الرقمية غير المفتوحة تعيق الباحثين عن مصادر علمية عن الوصول إلى المنشورات التي هم في حاجة إليها، وهو ما واجه الباحثين أثناء العمل على هذه الدراسة.

وفي النهاية قد أوصى الباحثان بضرورة العمل على رفع مستوى وعي الأفراد بضرورة اتباع قواعد حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات حفاظاً على احترام حقوق الأفراد وحماية مصالحهم، وتشجيع الأفراد على تقديم الأساليب والحلول الابتكارية التي تساهم في تذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام للمستودعات الرقمية، والعمل على تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالملكية الفكرية، وكيفية حمايتها والطرق التي يمكن من خلالها الحفاظ على حقوق المفكرين والعلماء والمخترعين.

المقدمة:

IMAJ

من المقرر في فقه القانون أن الحقوق الذهنية ومنها حق المؤلف تتضمن جانبًا معنويًا وأدبيًا قد يكون في الواقع هو الجانب الأرجح أو العنصر البارز في الحقوق، بل إن هذه الأخيرة حين تنشأ إنما تنشأ مستندة في بدايتها إلى هذا العنصر المعنوي وحده، حتى إذا ما باشر صاحبه استغلاله بدأ الجانب المالي من حقه في الظهور، جنبًا إلى جنب مع حقه المعنوي.(سرور، (1979)

وهذا الحق المعنوي والأدبي بما يمكن أن يُعتبر -إذا نظرنا إليه مستقلاً عن الجانب المادي- من قبل حقوق الشخصية، وذلك بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بشخص صاحبه (شديد، 1978)، ويُعرّف المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات الملكية الفكرية بأنها كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات التجارية والرسومات والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة، ويحق للمالك منع الآخرين عن التعامل في ملكه دون الحصول على إذن مسبق منه، كما يحق له مقاضاتهم في حالة التعدي على حقوقه والمطالبة بوقف التعدي أو وقف استمراره والتعويض عما أصابه من ضرر. (نديم، (2018)

وهذا العنصر يخول صاحب الحق من السلطات ما يجعل له السيطرة الكاملة على ابتكاره منذ لحظة اكتمال تكوينه في ذهنه، وإلى ما بعد نشره على الملأ، فيكون له التحكم في إبرازه، وكذلك في صورته ومصيره، كل ذلك في ظل من الحماية القانونية التي تؤازرها عقوبات جنائية وتعويضات مالية عن الأضرار الأدبية التي لحقت بصاحب الحق الأدبي. (سرور، 1979)

وقد بدأ العمل بقوانين حماية حق المؤلف في البلاد العربية متخلّفة إلى حد ما عن الدول المتقدمة مثلها في ذلك الدول النامية، وأول قانون لحماية حق المؤلف عرفته البلاد العربية هو قانون حق التأليف العثماني الصادر عام 1910م، والذي كانت بعض الدول العربية حتى عهد قريب تعمل به، وما زالت الأردن تأخذ به حتى وقتنا هذا.

والعلاقة بين الحق الأدبي والمستودعات الرقمية وثيقة إلى حد كبير، حيث ينشأ الحق الأدبي في المستودعات الرقمية بعد نشر المصنف؛ لأن المصنف قبل نشره يكون ممتزجًا بشخصية المؤلف بما لا يمكن فصله عنها.

وبينما لم يتفق الفقه على تعريف موحد للحق الأدبي بشأن المستودعات الرقمية بالنظر إلى اختلافه في تحديد طبيعته، فإننا وبالنظر إلى ما نتبناه من ازدواج طبيعة حق المؤلف على مصنفه، فإننا نرى أن الحق الأدبي باعتباره حقًا متصلاً بشخصية صاحبه فإن مضمونه هو تخويل المؤلف السلطات اللازمة لحماية هذا الإبداع بوصفه جزءًا من شخصيته.

وقد أشارت (شيرين العسيلي، 2008) إلى تعريفات الحق الأدبي، مثل تعريف الفقيه Ballet، حيث يعرّف الحق الأدبي بما يبرز فيه أنه حق سلبي أكثر منه إيجابي، ويتمثل في "حق الفنان أو المؤلف بصفته مسؤولاً مسؤولية كاملة في الدفاع عن تكامل مصنفه، سواء في الشكل أم في الموضوع، وبخصوص المصنف الأدبي لا يوجد حق أدبي، وإنما يوجد تطبيق للمبادئ العامة في كل تشريع، والتي تقضي بأن حق كل فرد يجب أن يُحمى من كل إهانة يمكن أن توجه إليه.

وعرّف (Bry, 1914) الحق الأدبي أيضًا بما يجعله مجموعة من الامتيازات أو السلطات التي تمدف إلى تمكين شخصية المؤلف واحترام فكره وابتكاره، وتكامل مصنفه، أو هو حق غير مالي يهدف إلى حماية المصالح التي لا تقوم بالنقود، فهو لا يمكن أن يكون محلاً للاتفاقات.

وقد أشار (النجار، 2000) إلى ما ذهب إليه الفقيه جافان، حيث ذهب إلى أن الأساس في الحق الأدبي هو الحماية لرقابة النسب الموجودة ما بين المؤلف ومصنفه، وبناءً على ذلك الأساس يمكن تفسير كل مظاهر الحق الأدبي على أنحا السلطة المطلقة على المصنف، ويمكن تحليلها إلى أربعة امتيازات موجبة تؤكد حماية تلك الرابطة ما بين شخصية المؤلف ومصنفه، وتلك الامتيازات الأربعة هي حقه في إذاعة المصنف، وحقه في الأبوة، وحقه في السحب والتنازل، وحقه في أن يدافع عن تكامل المصنف.

وتحدف هذه الامتيازات إلى المحافظة على هذا النسب وتلك الرابطة بصورة لا يمكن المساس بما إن قام المؤلف بإذاعة مصنفه إلى الجمهور، كما أن الفقيه جافان لا يرى أن ذلك الحق الأدبي من حقوق المؤلف الشخصية، معللاً موقفه ببقاء المصنف بعد فناء المؤلف.

كما أشار أيضاً إلى أن هذا الرأي للفقيه جافان مردود عليه بحجة أن ذلك الحق هدفه حماية الشخصية الفكرية، وهي تعيش سنوات طويلة وأمدًا طويلاً بعد فناء الشخصية الطبيعية للمؤلف، وأي اعتداءات تقع على المصنف هي تضر باعتبار المؤلف وسمعته رغم كونه قد مات.

ومع الانتشار الهائل لتقنيات التواصل الرقمية، كانت هناك طفرة ثقافية واجتماعية أخرى، واحدة من الأهم في العقود الأخيرة، والمقصود هنا البرمجيات مفتوحة المصدر والمعرّفة أيضًا بالاختصار (FLOSS)، ويتبعها ظهور نموذج الحقوق المتروكة Copyleft Model، وقد أنشئ نموذج حقوق النسخ المحفوظة التقليدي في مجال تكنولوجيا المعلومات منذ منتصف الثمانينات بناءً على مفهوم "كل الحقوق محفوظة"؛ وكنتيجة لذلك نشأ نموذج بديل لإدارة حقوق النسخ من خلال تطبيق تراخيص مبتكرة.

وهذا النموذج الجديد قد وصل إلى مرحلة لا ريب فيها من النضج في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى مروره ببعض التجارب الهامة في المجالات الأخرى للإنتاج الإبداعي، وفي الواقع فإنه ما بين نحاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة نشأت العديد من المشروعات الرائدة التي احتاجت تراخيص مصممة للنصوص والموسيقى والأعمال الفنية عامة.

وقد ساهمت المستودعات الرقمية المؤسسية للجامعات في تقديم المعرفة وخصوصًا المتجددة منها، عبر تيسير سبل الإتاحة والوصول لكافة أفراد المجتمع المستفيدين منها، تلبيةً لحاجاتهم وتطلعاتهم ورغباتهم في الحصول على المعلومات والمعرفة، وهي

بذلك تشكل مكوناً أساسيًا في نشر وإتاحة المعلومات من خلال الربط بين منتجي المعرفة وإتاحتها لمستخدميها أو المستفيدين منها، ويتجلى دورها بوضوح في حماية وحفظ حقوق الملكية الفكرية عبر السياسات واللوائح الخاصة باستخدام مصادر المعلومات وآلية التعامل معها ومراقبة وملاحظة ومتابعة المستفيدين عند الاستخدام، وقد صُممت هذه السياسات واللوائح التي تضعها الجامعات بناءً على تشريعات وقوانين الملكية الفكرية الدولية والإقليمية والمجلية.

والجامعات باعتبارها مؤسسات تعليمية وبحثية، فإن عمليات نقل وتبادل المعلومات والمعرفة تعتمد استخدام العديد من أشكال مصادر المعلومات، وحديثًا اتجهت العديد من الجامعات نحو بناء وتصميم المستودعات الرقمية بغرض حفظ الإنتاج الفكري الرقمي لمنسوبيها، وتقديمه لمجتمع المستفيدين منها من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وموظفين، وحتى المستفيدين من خارج المؤسسة المعنية، فضلاً عن حصول هذه الجامعات على شهادات الجودة والاعتماد الدولية والإقليمية والمحلية اعتمادًا على تقييم مستوى وجودة خدمات وإتاحة مصادر معلومات عبر هذه المستودعات الرقمية.

وقد برز التحدي الأساسي في حماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، من خلال تضمين السياسات والإجراءات والعمليات آلياً، عبر نظم المستودعات الرقمية المستخدمة في الجامعات، باستخدام العديد من التقنيات والآليات التي ساهمت بقدر كبير في حماية وحفظ حقوق الملكية الفكرية، ويقوم البحث على دراسة نماذج لواقع حماية حقوق الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية بالجامعات السعودية، والعمل على إبراز التجارب الناجحة والمتميزة في ذلك.

ونحن بصدد بيان تصورات المستخدمين عن تقنيات حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية، وكيف يمكن الوصول إلى أفضل تقنية لحماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات، وهو ما سنحاول توضيحه في بحثنا هذا.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة فيما تمثّله تصورات المستخدمين عن تقنيات الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية من أهمية قصوى، ما أدى إلى سعي التشريعات إلى تناول هذا الجانب، وذلك نظراً لما ساهمت به المستودعات الرقمية المؤسسية للجامعات في تقديم المعرفة وخصوصاً المتجددة منها عبر تيسير سبل الإتاحة والوصول لكافة أبناء المجتمع المستفيدين منها والمستخدمين لها، وذلك تلبية لحاجاتهم وتطلعاتهم ورغباتهم في الحصول على المعلومات والمعرفة لأنها تشكّل بذلك مكوناً أساسياً في نشر وإتاحة المعلومات من خلال الربط بين منتجى المعرفة وإتاحتها لمستخدميها أو المستفيدين منها وتصوراتهم في آليات حمايتهم.

ومما ساهم في اختيار مشكلة الدراسة والجدير بالإشارة إليه التضارب الذي وجدته بالدراسات السابقة حول المستودعات الرقمية وحقوق الملكية الفكرية، حيث اتجهت بعض الدراسات إلى ضرورة منح حق الولوج للجميع للحصول على المصنفات دون قيود، وأن تقنيات حماية الحقوق الفكرية هي بمثابة معوقات للمعرفة كدراسة (لبان والدبيان، 2010)، بينما اتجهت دراسات أخرى إلى ضرورة التضافر بين المواقع والمستودعات الرقمية والقضاء لتمكين هذا الأخير من الوصول للمعلومات الرقمية للمستخدمين بغرض ردع المعتدين على مصنفات الغير والحد من انتشار مثل تلك التعديات عبر تجرعها ومعاقبة فاعليها

بتغريمهم تعويضًا للمؤلف كدراسة (مهدي، 2020) وقد تجلّت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس "ما هي تصورات المستخدمين عن تقنيات حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية؟".

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أن تصورات المستخدمين حول تقنيات حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية تشكل مكوناً أساسياً في النشر وإتاحة المعلومات، وذلك من خلال الربط بين إنتاج المعرفة وإتاحتها للمستخدمين أو المستفيدين منها ويظهر دورها في حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال السياسات والتشريعات واللوائح الخاصة المتعلقة باستخدام مصادر المعلومات وكيفية التعامل معها، وكذلك آليات مراقبة المستفيدين عند استخدامها ويجدر الإشارة إلى أن تلك السياسات واللوائح والتي تضعها الجامعات قد صممت وفق تشريعات ومبادئ الملكية الفكرية الدولية والإقليمية والمحلية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- 1. تفعيل دور تقنيات الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية.
- 2. الاهتمام بتصورات المستخدمين للمستودعات الرقمية في آليات حماية تقنيات الملكية الفكرية.
 - 3. التحقق من مدى إمكانية الحفاظ على الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية.

تساؤلات الدراسة:

تدور تساؤلات الدراسة حول:

- 1. هل يمكن توفير حماية تقنيات الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية وإمكانية تطبيقها في الجامعات؟
- 2. ما الصعوبات التي تواجه الأكاديميات في تطبيق نظام تقنيات حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات؟
 - 3. ما هي الحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية؟

منهج الدراسة وأدواته

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لوصف المشكلة وأبعادها، وما أدى لظهورها، وتناول أهمية المستودعات الرقمية وتحليل أساليب استخدامها بين مدى ما يوفره المنتجين من تقنيات في هذا الجال وتصورات المستخدمين لها، والمنهج التحليلي لتحليل تلك التصورات بالاعتماد على البيانات المجمّعة من عينة الدراسة للمستخدمين للمحدف الوصول في النهاية إلى نتائج ذات قيمة علمية تساهم في حل المشكلة محل الدراسة.

الإطار النظرى:

سيتناول الإطار النظري في هذه الدراسة ثلاث محاور: الأول ماهية المستودعات الرقمية وأنواعها والمحور الثاني سياسات حماية حق المؤلف والملكية الفكرية في سياسة الملكية الفكرية والمحور الثالث نقل الملكية الفكرية وتدفقها المعلومات.

المحور الأول: ماهية المستودعات الرقمية وأنواعها

تعد مبادرة بودابست عام 1991م أول مبادرة تدعو إلى الوصول الحر للمعلومات دون عوائق، حيث نددت بأن التعامل مع المكتبات التقليدية يؤدي إلى صعوبة متزايدة لإكساب الطلاب المعلومات، ونتيجة لعدم القدرة على توفير مصادر المعلومات؛ مما كان دافعًا لظهور المعلومات الإلكترونية التي تتميز عنها بتنوعها وتنوع معلوماتها وسرعة ودقة الحصول عليها والبحث فيها ومنذ تلك اللحظة بدأت المؤسسات العلمية العالمية بإنشاء المستودعات الرقمية المؤسسية باعتبارها جيل جديد لما بعد المكتبات الوقمية.

وتعد المستودعات الرقمية والمؤسسية أحدث مؤسسات المعلومات الرقمية على شبكة الإنترنت، حيث تعمل هذه المستودعات على إتاحة الإنتاج العلمي لأعضاء المؤسسات العلمية مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمودعين، ولقد تزايد في السنوات الأخيرة أعداد المستودعات الرقمية المفتوحة بشكل ملحوظ لحاجة المستفيدين للوصول الحر.

وقد أصبح من معايير تقييم مؤسسات التعليم العالي في الترتيب العالمي لأفضل الجامعات وجود مستودع رقمي مؤسسي خاص بحا، بل قد وصل الأمر إلى وجود ترتيبات عالمية لتلك المستودعات على شبكة الإنترنت، وقد أوضحت عدة دراسات أهمية دور المستودعات الرقمية في نشر المصادر الرقمية، حيث سعت دراسة (جميل، 2015) إلى وضع نموذج مقترح لمستودع رقمي عبر الإنترنت لتنمية بعض مهارات إنتاج المواد والوسائل التعميمية لدى الطلاب المعلمين بالجامعات الفلسطينية، كما أكدت دراسة (Assist, et al., 2014) على أن المستودعات الرقمية تساعد على تعزيز الأداء العلمي والتربوي للمعلم سواء تم التدريب عمليًا قبل الخدمة أو أثناء الخدمة، حيث إنحا تمنحه الفرصة للتعرف على العناصر التعليمية وتداولياً من خلال المستودعات.

وقد أشارت دراسة (سوفالو، 2017) إلى الآليات القانونية والتقنية لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، حيث أكدت على شروط إسباغ الحماية القانونية على الإنتاج الذهني بحيث يكون المصنف جدير بالحماية لم تتغير تسميته أو ماهيته في ظل البيئة الرقمية، فالعمل الفكري سواء في ظل البيئة الرقمية أو خارجها محمي متى توافرت به شروط حماية المصنف من أصالة وتجسيد محسوس.

نشأة المستودعات الرقمية

ليست المستودعات حديثة العهد والنشأة، بل كانت لها صورها المختلفة التقليدية، ولكن مع تطور المجتمعات وتغير حاجات الإنسان وظهور وانتشار الإنترنت كان لابد من تطور تلك المستودعات التقليدية أيضاً، نظراً لإقبال الكثيرين من الباحثين على الإنترنت للبحث كونه مصدر من مصادر المعلومات، ما دفع الباحثين في أوائل التسعينات لإنشاء ما يدعى بخوادم مسودات المقالات، وكانت تلك الخطوة الأولى لنشأة المستودعات الرقمية المفتوحة.

والجدير بالذكر أن الهدف وراء إنشاء تلك المستودعات الرقمية كان القضاء على القيود والعقبات التي تمنع الوصول إلى المعرفة من خلال المنشورات العلمية الأكاديمية في شكلها التقليدي في جميع أنحاء العالم، ومن أمثلة تلك القيود والعقبات التزايد المستمر لأسعار الدوريات العلمية، وعجز المكتبات البحثية والجامعية على شرائها وملاحقة أسعارها؛ لذا جاءت الدعوة إلى استحداث أساليب الاتصال العلمي بين الباحثين عبر الوصول للإنتاج الفكري العلمي.

ودعا التطور السريع في شبكات ووسائل الاتصال عبر الإنترنت إلى ظهور هذه المستودعات في إطار مبادرات الوصول الحر للمعلومات، ومن أشهر المستودعات الرقمية (المستودعات الرقمية المؤسسية) Institutional Digital Repositories وهي المستودعات التي تتبع الجامعات أو الهيئات العلمية أو البحثية، والتي تقوم بإتاحة الإنتاج الفكري للعاملين بالمؤسسة العلمية في شكل رقمي على الإنترنت مجاناً. (عبد الرحمن، 2016)

ماهية المستودعات الرقمية:

يشير مصطلح المستودع الرقمي كما أشار له (Denison, 2007) في كتابه المكتبات في القرن الحادي العشرين العشرين "Libraries in Twenty-First Century" إلى استخدام الأرشيف الرقمي Digital Archives وهو عبارة عن نظام لتخزين المحتويات والأصول الرقمية وحفظها من أجل عملية البحث والاسترجاع فيما بعد، ومن ثم لابد للمستودع الرقمي من أن يتيح إمكانية استيراد هذه الأصول وتصديرها والتعرف إليها، بالإضافة إلى تخزينها واسترجاعها في أي وقت، وهو أيضًا وسيلة أو أداة لتخزين وتوفير المعلومات المحفوظة بشكل رقمي وإدارتها والتي يمكن الوصول اليها من خلال شبكات محلية أو دولية باستخدام الحواسيب.

أنواع المستودعات الرقمية

1. المستودعات الموضوعية أو المتخصصة

وهي المستودعات التي تقدم الإتاحة في مجال علمي واحد أو عدة مجالات علمية، ويقوم الباحثون بإيداع أعمالهم فيها تطوعياً من جميع المؤسسات البحثية سواء على مستوى العالم أو في نطاق عدة دول أو دولة بعينها، وذلك وفقًا لمجال التغطية الموضوعية لتلك المستودعات، وقد تتبع هذه المستودعات إحدى الكليات أو الأقسام التخصصية أو المعاهد العلمية، أو يدعمها مزيج من المؤسسات المتخصصة في المجال الموضوعي للمستودع. (بودربان وآخرون، 2018)

2. المستودعات المؤسسية

تكون هذه المستودعات تابعة للجامعات والمؤسسات والمعاهد والمنظمات البحثية والتعليمية، والتي تعمل على استقطاب الإنتاج الفكري للباحثين المنتسبين إليها في جميع المجالات أو في عدد من المجالات أو مجال واحد متخصص، وذلك حسب

التغطية المخططة للمستودع، وإتاحة هذا الإنتاج للمستفيدين سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك وفقاً للسياسة التي يقررها القائمون بأعمال المستودع، وحسب ما يؤكده الدليل العالمي للمستودعات الرقمية المفتوحة Opendoar تعد المستودعات المؤسسية الأكثر انتشارًا واستخداماً. (العربي، 2012)

4. المستودعات المتخصصة وفق المجال

وتكون متخصصة في مجالات معينة، وهي:(عمر، 2011)

- علم الأحياء.
- علم الرياضيات.
- علم الاجتماعيات .
 - علم الفيزياء.
 - علوم أخرى.
 - تقنيات التعليم.

5. المستودعات وفقاً لنوع المحتوى: (سامح، 2009)

- مستودعات براءات الاختراع
- مستودعات المقررات التعليمية
- مستودعات مقالات الدوريات
- مستودعات الرسائل الجامعية
- مستودعات بحوث المؤتمرات
- مستودعات الوسائط المتعددة
- مستودعات مجموعات البيانات
 - مستودعات المواد التعليمية
- مستودعات الكائنات التعليمية
 - مستودعات برمجيات
 - مستودعات الكتب
 - مستودعات وثائق أخرى

خصائص ومميزات المستودعات الرقمية

أولاً: خصائص المستودعات الرقمية

تتميز المستودعات الرقمية بخصائص متعددة، وهي تستمد تلك الخصائص من طبيعة الوظائف التي أنشئت من أجلها وتميّزها عن غيرها من المصادر الرقمية الأخرى على شبكة الإنترنت.(العربي، 2011)

وتشير سرفيناز حافظ (2010) إلى تلك الخصائص، وهي:

- تعدد أنماط الملفات ما بين النصية والفيديو والصور والبيانات والكائنات التعليمية، وكل هذا يمكن أن يكون في شكل رقمي.
- حكر مسؤولية المستفيد لنفسه على ما يودعه بالمستودع الرقمي، كونه مالك حق النشر أو لديه تصريح للحصول على ذلك الحق من صاحبه.
- الطابع المؤسسي الذي تتسم به المستودعات التي تتبع مؤسسات بحثية غير متخصصة، ويتمثل ذلك في التعاون بين الأقسام العلمية من أجل الحصول على نتاج فكري علمي.
- ما تتسم به من تراكمية، أي جمع المحتوى بمدف حفظه لمدة طويلة المدى، بلا حذف أو إلغاء إلا في حالات يقرها مسؤولي المستودع.
- ميزة الوصول الحر وملائمة مختلف النظم الحاسوبية، وتتمثل تلك الميزة في السياسات التي تكفل الإتاحة بما يناسب
 قانونية الوصول، وبالأخص للمواد التي لم تنشر بعد.

ثانياً: مميزات المستودعات الرقمية

تتسم المستودعات الرقمية بمزايا وإمكانات ذات قيمة كبيرة لكل الباحثين والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي ومؤسسات التعليم، وقد أشارت سرفيناز حافظ إلى تلك المزايا مقسّمة إلى أهميتها لثلاث مستفيدين منها، وهم:

الباحثين:

يشير (Bailey & Charles, 2007) إلى ما تمنحه المستودعات الرقمية للباحثين من المزايا، منها:

- تكون بمثابة أرشيف مركزي لإنتاج الباحثين الفكري مما يعمل على زيادة معدل الاطلاع والاستشهاد المرجعي وبالتالي
 يؤدي هذا إلى زيادة عامل التأثير المتوقع للبحوث.
- تساعد الباحث على التواصل مع الزملاء ومعرفة نتائج البحوث الجديدة لهم، مما يؤدي إلى التراكم العلمي المعرفي وبالتالي الحصول على التغذية الراجعة بواسطة الآراء والتعليقات وهذا ما يسمى باسم التحكيم غير الرسمي للباحثين.
 - تعين الباحثين في إدارة متطلبات الجهات الممولة للبحوث ويتم ذلك عن طريق اتاحتها في المستودعات.
- تشكل الوسيط للكثير من الاستخدامات التي ممكن أن تكون في متناول يد الباحث ككتابة البحوث والمحاضرات وغيرها .

المؤسسات:

تتمتع المؤسسات التي تعمل على إنشاء المستودعات بمزايا خاصة في ظل هذا التعدد في الأهداف الموجودة في المستودع وثراء محتواه، ومن هذه المزاياكما تشير إليها دراسة:(Swan & Brown, 2005)

■ ترتقي وتنهض المؤسسة من خلال ازدياد عدد المرات التي يتم الاطلاع على مستودعاتها والاستشهاد المرجعي بالإنتاج الفكري للباحثين المنتسبين إليها وخاصة في الأوساط العلمية سواء كانت المستودعات المحلية أو العالمية.

- تمثل سجل دائم للحياة الفكرية والثقافية بالإضافة للجانب العلمي الخاص بالمؤسسة ذاتما.
- تعد أداة دعاية وتسويق لهذه المؤسسة وعامل مهم في جذب الأعضاء والطلاب الجدد وتكون مصدر تمويل ومنح خارجية.
 - تجذب الإنتاج الفكري الرمادي وهو نوع من أنواع الإنتاج الفكري.
- تتيح للمؤسسة بإدارة حقوق الملكية الفردية ويتم ذلك من خلال توعية الباحثين بالمؤسسة بخصوص قضايا الطبع والنشر.
 - تعد أداة مهمة تعمل على إدارة الخبرات وتقييم البحوث ومن ثم تحكيمها.
- تسهيل خدمات القيمة المضافة ويتم ذلك عن طريق كشف الاستشهادات المرجعية، بالإضافة إلى الضبط الاستنادي للأسماء، ويكون هذا بغرض التحليل الكيفي والكمي حتى يتم قياس أداء الباحث في المجال وقياس إنجازه وإسهامه فيه.

المكتبات:

تشير دراسة (عبد الرحمن، 2016) إلى المزايا التي تعود على المكتبات بالنفع من المستودعات الرقمية على النحو التالي:

- تقدم الفرصة للمكتبات بأن تلعب دور ريادي ويتم ذلك من عن طريق مشاركتها في عمليات الإعداد للمستودعات الرقمية، على اعتبارها مؤسسة مسؤولة عن المستفيدين، حيث إنما من تملك المعرفة والخبرة في احتياجاتهم ومتطلباتهم.
- تقديم الخدمات للمكتبات في مواجهة متطلبات العصر الرقمي، ويتم ذلك بتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات
 بالإضافة إلى الخدمات.

معوقات وعيوب المستودعات الرقمية

هناك بعض المعوقات التي تحول دون مشاركة المستفيدين من الباحثين بالمستودعات الرقمية، وقد بيّنت دراسة (الجريوي، 2014) تلك المعوقات أو العيوب التي تتعلق بالمستودعات الرقمية في البنود التالية:

- القلق من التعدي على الاتفاقيات بالإضافة إلى حقوق الناشرين، ومن ممكن أن يتم ذلك بسبب عدم الوعي الكافي بخصوص حقوق الملكية الفكرية.
 - ثقل العبء الذي يتجلى في إرسال البحوث للمستودعات من قبل الأكاديميين.
 - الخوف المستمر من سرقة الأعمال العلمية وانتحالها.
- عدم التمييز أو التفريق بين مسودات المقالات التي تكون غير محكمة والمقالات المحكمة، ما يسبب الاعتقاد المتدين في جودة النتاج الفكري المتاح في المستودعات الرقمية.
- تسبب مشاركة الباحثون في الإيداع بالمستودعات إعاقتهم عن النشر في الدوريات العلمية سواء كانت بعد أو قبل
 - معوقات تكنولوجية تتعلق بعدم امتلاك الباحثين مهارات تطبيقات شبكة الانترنت.

ترتيب المستودعات الرقمية العربية وفق الترتيب العربى والعالمي

يبين الجدول التالي ترتيب بعض المستودعات الرقمية العربية على المستوى العربي والعالمي، كما أشارت إليه دراسة (رداد، 2017)، حيث يتضح من خلاله تصدّر المملكة العربية السعودية قائمة الترتيب العربي للمستودعات الرقمية بالحاوية العلمية لجامعة الملك سعود.

الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الدولة	اسم المستودع	م
532	1	السعودية	الحاوية العلمية لجامعة الملك سعود	1
552	2	العراق	مستودع جامعة بابل	2
703	4	الجزائر	المستودع المؤسسي لجامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان	3
818	5	السودان	المستودع الرقمي لجامعة الخرطوم	4
822	6	قطر	المستودع المؤسسي لجامعة قطر	5
961	7	السعودية	المستودع الرقمي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	6
978	8	الجزائر	مستودع جامعة بسكرة	7
1139	9	تونس	مستودع جامعة تونس الافتراضية	8
1240	10	السعودية	مستودع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية	9
1399	13	الجزائر	الإنتاج العلمي لجامعة أمحمد بوقري بومرداس	10
1539	15	السعودية	مستودع جامعة نجران	11
1556	16	الأردن	مستودع جامعة اليرموك	12
1638	17	السعودية	مستودع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	13
1744	18	السودان	المستودع المؤسسي لجامعة السودان للعلوم والتقنية	14
1893	21	السعودية	المستودع الرقمي لجامعة طيبة	15
1931	22	السودان	المستودع الرقمي لجامعة النيلين	16
1954	23	فلسطين	مستودع جامعة فلسطين	17
1956	24	السودان	المستودع الرقمي لجامعة البحر الأحمر بالسودان	18
2022	25	الأردن	مستودع جامعة الأردن	19
2239	30	الأردن	مستودع جامعة مؤتة	20

جدول (1): (رداد، 2017)

ويشير الجدول التالي أيضاً إلى ترتيب بعض المستودعات الرقمية العربية وفق عدد المصادر التي تحتويها، والتي أشارت إليه دراسة (حنان فرج، 2012)، والذي يتضح من خلاله تصدّر المملكة العربية السعودية قائمة الترتيب على مستوى الدول العربية وفق عدد المصادر التي تحتويها المستودعات الرقمية العربية.

عدد المصادر	الدولة	الجهة التابعة لها	اسم المستودع	م
110.821	السعودية	جامعة الملك فهد	المستودع الرقمي لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن	1
8208	السعودية	جامعة الملك سعود	مستودع جامعة الملك سعود	2
6200	مصر	مكتبة الإسكندرية	مستودع مكتبة الإسكندرية	3
5662	مصر	مركز البحوث الزراعية	Narims Publication	4
3032	مصر	جامعة حلوان	المستودع العربي لدراسات المكتبات والمعلومات	5
2885	قطر	جامعة قطر	المستودع المؤسسي لجامعة قطر	6

جدول (2): (حنان فرج، 2012)

المحور الثاني: سياسات حماية حق المؤلف والملكية الفكرية في سياسة الملكية الفكرية

إن سياسات حماية حق المؤلف والملكية الفكرية في المستودعات الرقمية تعتمد في الأساس على القوانين والتشريعات والمعاهدات التي نظمت حماية حق المؤلف والملكية الفكرية على المستوى الدولي، وقد اعتمدت الكثير من الجامعات على اتفاقيتين لتطبيق حماية الملكية الفكرية وحق المؤلف في كنفهما، هما برن والويبو، حيث هدفت الأولى لحماية المصنفات الأدبية والفنية، أما الثانية فهدفت إلى حماية حق المؤلف، حيث خلصت الدراسات إلى أن سياسة الملكية الفكرية تعتمد على عدة عناصر مكونة لها، وهي كما ذكرتها دراسة (حمزة وآخرون، 2020):

- بیان حقوق المؤلفین وما یتعلق بهم.
- حق المؤسسة التي يتبعها المستودع الرقمي.
 - حقوق الشركاء من المؤسسات.
 - بيان حقوق النشر والإتاحة.
- اعتماد ما يناسب كل كيان رقمي من تراخيص.
- صياغة ما يلزم من الاتفاقيات التي توقع بين طرفي الإيداع، وهما المستودع الرقمي والمؤلف.

سياسة الإتاحة

الإتاحة هي: إمكانات وتقنيات تسهل عملية الاستفادة من مصادر المعلومات المتوفرة في المكتبات أو مراكز المعلومات سواء كانت تلك الأخيرة بشكل مادي أو مختزنة إلكترونيًا في أوعية التخزين، أو من خلال إمكانية الوصول إليها بواسطة شبكات المعلومات المتاحة لمجتمعها. (ملحم، 2011)

وتوفر سياسة الإتاحة آلية الوصول إلى البيانات والنصوص المودعة في المستودع الرقمي بشكل كامل، كتحديد شكل الإتاحة، إما بيانات وصفية، أو نص كامل... وغيرها، وأيضًا مستوى الإتاحة إما كلي أو جزئي أو مستخلص فقط أو عبر برمجية معينة... وغيرها، وكذلك مدى الإتاحة المحلية داخل الحرم الجامعي أو المفتوحة، وأخيراً الوسائط التي تتاح عبرها الكيانات الرقمية وهي المستودع أو روابط خارجية أو برمجيات أخرى. (الضويحي, 2015) ويشير (بلعباس، 2006) للإتاحة بأنها "تمثل كافة التسهيلات التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات من أجل استخدام واستثمار مقتنياتها الإلكترونية في ما يلي:

- توسيع عملية البحث العلمي: وذلك لفئات كثيرة في المجتمع على رأسها فئة الباحثين.
- بالنسبة للباحثين: تعمل الإتاحة الإلكترونية على إحداث أقصى تأثير للباحثين فلا شك أن الإتاحة لأكبر عدد من جمهور المستفيدين المحتملين ينتج عنه أقصى تأثير بالنسبة للباحثين، ويزيد من معدلات الاستشهاد المرجعي بأعمالهم.
- المؤسسات العلمية: تؤدي الإتاحة الإلكترونية إلى العرض المتزايد لنتائج البحوث في جامعة أو مؤسسات عملية ما، ما يعمل على الارتقاء بصورة المؤسسة من ناحية البحث العلمي، ومن ثم تعزيز قيمة الجامعة نفسها في نظر الجمهور العام والمسؤولين في المجتمع.
- مؤسسات التمويل: تشكل الإتاحة الإلكترونية زيادة العائد من الاستثمار في البحث العلمي، عن طريق نتائج البحوث أكثر إتاحة أكثر قابلية للاستكشاف والاسترجاع والإفادة منها.
 - المساهمة في إتاحة أفضل من ذي قبل الإنتاج الفكري الرمادي: مثل الرسائل الجامعية والتقارير البحثية ...وغيرها.
- ابتكار أساليب جديدة للوصول إلى الإنتاج الفكري والإفادة منه: وذلك من خلال أعمال الأرشفة والبحث والتنقيب في النصوص الكاملة والربط المباشر بين البيانات الورقية للمطبوعات والنصوص الكاملة لها، وبذلك يتمكن المستفيدون من البحث العرضي Cross Searching في الإنتاج الفكري والوصول السريع لهذا الإنتاج.
- المكتبات: تسهم الإتاحة الإلكترونية في مساعدة اختصاصي المكتبات بصورة أمثل على مواجهة تكاليف الاشتراك في
 المصادر ذات النشر التجاري، ومن ثم منح الفرصة لميزانيات المكتبات أن تكون أكثر رسوحًا واستقرارًا.
- الناشرون: ما يجعلهم أكثر حضورًا على الشبكة، وأكثر قابلية للبحث والاستكشاف والاسترجاع وبما يعمل على الارتقاء بسمعتهم وزيادة معامل التأثير العلمي لهم، واستقطاب مزيد من المقالات ومزيد من المستفيدين الاستشهادات من جانب آخر، تعطى الإتاحة الحرة الفرصة لدور النشر الصغرى والمتوسطة للمنافسة مع شركات النشر متعددة الجنسيات.

سياسة الإيداع والحفظ الرقمي

يُعد بيان الإيداع وفق سياسة الإيداع ما بين إلزامي واختياري، حيث بعض الفئات ملزمة بإيداع نتاجها العلمي بالمستودع مثل الطلاب بالدراسات العليا والمراحل النهائية، وأعمال هيئة أعضاء التدريس.. وغيرهم، وتقع مسؤولية الإيداع واعتماد الآليات اللازمة لذلك ضمن مسؤوليات المؤلف والمسؤول. أما الحفظ الرقمي فهو سلسلة الإجراءات اللازمة لضمان وصول مستمر وموثوق للمصادر الرقمية، ويعد الحفظ نشاطًا أرشيفياً يعنى بالكيانات الرقمية وبياناتما، ومراجعتها، وتتطلب سياسة الحفظ الرقمي تحدد تلك الكيانات بدايةً، وأيها يحتاج حفظًا قصيرًا وأيها يحتاج متوسط وأيها يحتاج حفظًا طويل المدى.

وسياسة الحفظ الرقمي يجب أن تشتمل على مبررات واضحة لتطبيق الحفظ، وتحديد الالتزامات التنظيمية والمالية اللازمة، وأيضًا بيان استراتيجيات الحفظ، ومن بينها استراتيجية النسخ الاحتياطي Backup، والتي تقوم فكرتما على إنشاء نسخة احتياطية من الكيانات المودعة بالمستودع الرقمية بصورة منتظمة، وهي ضمان لبقاء المحتوى وحفظه من الضياع، ولكنها عملية اختيارية.

ويمكننا القول أن سياسة الحفظ الرقمي وبالأخص استراتيجية النسخ الاحتياطي هي من أكثر ما يدخل ضمن استخدامات الإنسان للتكنولوجيا في وقتنا الحالي، فلا نجد تطبيقًا أو برنامجًا أو حتى لعبة عند تشغيلها لأول مرة بعد فترة إلا وقد ظهرت رسائل استعادة الذاكرة الخاصة باللعبة أو استعادة البيانات والملفات كما هو الحال في تطبيقات كالواتساب WhatsApp.

وسياسات الإتاحة والإيداع والحفظ تظهر لنا باختلاف مفاهيمها أن هناك أنماطاً متعددة للوصول الحر للمعلومات، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

النمط الأول: الإيداع الإلزامي الفوري مع احتفاظ المؤلف أو الناشر بالحقوق

ويكون المؤلف أو الناشر وفقًا لهذا النمط هو صاحب حقوق التأليف والنشر، ويتم الإيداع الفوري في المستودع بدون التنازل عن هذه الحقوق إلى الجامعة، وتكون المقالة المودعة في صورتها اللاحقة بعد إجراء التحكيم وتنفيذ ملاحظات المحكمين، كم ينص في هذا النمط من السياسات على احترام حقوق الناشر ووضع فترة حظر تتراوح ما بين ستة شهور وعام على أقصى تقدير وبعدها يتاح النص الكامل في المستودع للمستفيدين، و يلتزم المؤلف وفقًا لهذا النمط بإيداع واصفات البيانات في التو واللحظة بمجرد الحصول على موافقة الناشر على نشر المقالة العلمية وذلك في المستودع الرقمي. (الشوابكة وبو عزة، 2007)

النمط الثاني: الإيداع الإلزامي الفوري مع التنازل عن بعض أو كل الحقوق

وفيه يقوم المؤلف بالتنازل للجامعة عن بعض أو كل حقوق التأليف والنشر حيث يمنحها ترخيصًا غير حصري غير محدود ونحائي لممارسة بعض أو كل حقوق التأليف والنشر التي تخص مقالاته العلمية، شرط ألا تُباع تلك المقالات مقابل ربح، وأن تأذن لآخرين بفعل الشيء نفسه، ويتم الإيداع فورياً عادةً، كما يمكن للمؤلف أن يتقدم بطلب للجامعة لإعفاء مقالة محددة أو تأخير إتاحتها لفترة محددة من الزمن، كما يلتزم المؤلف بأن يقدم نسخة إلكترونية من مقالته في صورتها الأخيرة في موعد لا يتجاوز تاريخ النشر وبدون رسوم إلى المسؤول بالجامعة، وهي تعد سياسة إلزامية. (القبلان، 2007)

النمط الثالث: الإيداع الإلزامي بعد فترة زمنية معينة

هو سياسة إلزامية هدفها تشجيع المؤلف على إيداع نسخ رقمية لمقالاته العلمية المقبولة للنشر في المجالات العلمية المحكمة في المستودع الرقمي للجامعة، على أن يتم ذلك في غضون ستة أشهر أو اثني عشر شهرًا من تاريخ نشرها الرسمي والذي يحدده الناشر؛ وعليه فإن الإيداع لا يكون فورياً وإنما بعد فترة محددة.(Abrizah et al., 2010)

النمط الرابع: الإيداع الإلزامي إذا سمح الناشر

هو سياسة غير الزامية تقوم على إتاحة إيداع المقالة المقبولة للنشر بالمستودع ولكن بعد انتظار موافقة الناشر، وهو ما يسمى بالتحكيم الإلزامي. (القبلان، 2007)

النمط الخامس: الإيداع التطوعي

هذه السياسة غير الزامية وتعمل على حث المؤلف أو الناشر على إيداع نسخ رقمية للمقالات العلمية المقبولة للنشر في مجالات علمية محكمة في المستودع الرقمي للجامعة بقدر الإمكان.

شروط حماية المصنف الرقمى

لحماية المصنف الرقمي لابد من توفر معيارين أساسيين، قد أشارت إليهما دراسة (سوفالو، 2017)، وهما:

- معيار الأصالة: ليتمتع المصنف بالحماية القانونية لابد وأن يكون ذا أصالة، فالأصالة إذن هي المعيار الذي يتحدد على
 أساسه المصنف الذي يخضع للحماية وفي حال تخلفه تتخلف الحماية عنه.
- معيار التجسيد المادي المحسوس للمصنف: لإسباغ الحماية القانونية على الإنتاج الذهني بأنواعه المختلفة لا يكفي أن يكون هذا المصنف أصيلاً بل يجب أن يخرج هذا المصنف إلى حيز الوجود الذي تتجاوز به الأفكار مجرد كوامن النفس وخبايا الفكر، أي أن يتم التعبير عن هذا الإبداع بأية طريقة من طرق العمل الإبداعي دون تخصيص لطريقة معينة الملكية الفكرية للمصنفات الإلكترونية.

دواعى الحماية القانونية للمصنفات الرقمية

إذا كان النشر الإلكتروبي أتاح بعض المزايا للمؤلفين ومستخدمي شبكة الإنترنت من ناحية سهولة النشر وتوصيله إلى الجمهور في مختلف بقاع العالم وبسرعة فضلا عن انخفاض تكلفته. ولكن سرعان ما تبينت سلبياتها واستدعت ضرورة إقرار نصوص تكفل الحماية القانونية لكل من المؤلف ومستخدم الإنترنت حتى لا تكون عائقا أمام الإبداع الفكري، من هنا لابد من الوقوف على الدواعي من وراء إقرار نصوص لحماية المصنفات المنشورة إلكترونيًا وتتمثل في الأساس في: (عواشرية، 2013)

- سهولة أعمال القرصنة الفكرية، في بيئة الإنترنت مما يؤدي إلى ضياع الحق المالي، والأدبي للمؤلف وبالتبعية الإحجام عن الإبداع الفكري، فحين ينشر أو يتاح المصنف محل الحماية على الإنترنت فإنه سيكون من العسير أن يحصل المؤلف على مقابل مادي بسبب استغلال مستخدمي الإنترنت لهذا المصنف بغير ترخيص من المؤلف أو صاحب الحق المجاور الشبيه أو المتصل بحق المؤلف نفسه. (عمارة، 2015)
- يترتب على نشر المصنف على الشبكة بدون إذن صاحبه أن يواجه المؤلف صعوبات بالغة لحماية حقه، حيث إن المؤلف يترتب على نشر المصنف بدون إذنه على الشبكة إيقاف الاعتداء على المصنف، كما يتعذر عليه أن يمنع استمرار إتاحته للجمهور عبر الشبكة، بالإضافة إلى صعوبة وعقبات اللجوء إلى التقاضي نظرًا لتعدد القوانين الوطنية، واختلافها وتنازع الاختصاص فيما بينها. (نديم، 2018)
- كما يجب أن لا نغفل الطرف الآخر في العلاقة، وهو مستخدم هذه المصنفات، فاستخدام وسائل تكنولوجية بمعرفة أصحاب المقلفين على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

المحور الثالث: نقل الملكية الفكرية وتدفقها المعلومات

نقل الملكية الفكرية وانعكاساتها على تدفق المعلومات بالدول النامية

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه تشريعات حقوق الملكية الفكرية، إلا أن الدول النامية لم توجه اهتمامًا كافيًا لتنظيم هذه الملكية، فظلت داخلة في عداد العقود غير المسماة التي لا تحظى بتنظيم تشريعي خاص في كثير من الدول النامية، ولقد بينت بعض الدراسات الحديثة العلاقة القائمة بين حقوق الملكية الفكرية الصارمة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إلا أننا نجد نتائج تلك الدراسات تظل بعيدة عن كونما عامة ومقنعة.

إن الحماية المشددة لحقوق الملكية الفكرية ستعوق بشكل كبير عملية التقليد وبالتالي التطوير التكنولوجي ومن المحتمل أن يؤدي تطبيق حقوق صارمة للملكية الفكرية إلى (أونغون، 2002):

- زيادة السلع المستوردة التي كانت تنتج محليًا بشكل ملحوظ من خلال الهندسة العكسية أو التقليد.
 - زيادة كبيرة في الرسوم المفروضة.
- زیادة أرباح الشركات الأجنبیة المنتجة للسلع المشمولة ببراءات على اعتبار أنه سیصبح بإمكانها بیع تلك السلع بأسعار
 أكثر ارتفاعًا لتحقیق العائد الربحی الكبیر.
- السمات الرئيسية لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، حيث تنص اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك التجارة في السلع المختلفة.

أنظمة إدارة الحقوق الرقمية

هو نظام يعمل على عرقلة وتقييد عرض أو تشغيل المواد الرقمية، وذلك من وإلى الحاسوب أو أجهزة تشغيل الموسيقى والأفلام، وتستخدم هذه التقنية من قبل العديد من الشركات الكبرى، مثل Sony وSony وشركات الخبرى، ويقوم هذا النظام بمنع المستخدم من الوصول إلى الوسائط الرقمية أو القيام بنسخها، أو تعديلها أو تحويلها إلى صيغ أخرى.

وتسمح الكثير من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بذلك تحت شروط معينة، إلا أن العديد من التقنيات المستخدمة في هذا النظام تم كسرها من قبل بعض الأفراد، ما يتبح للمستخدم إمكانية القيام بعمل نسخة من المادة، كما تنتقد عدة منظمات معروفة هذه التقنية، مثل منظمة البرمجيات الحرة، حيث تعارض هذا النظام وتسميه "إدارة القيود الرقمية".

والجدير بالذكر أن أشهر المؤسسات الدولية الآن نجد في سياساتها ما يخص إدارة الحقوق الرقمية، حيث تمنحك الحرية أن توافق على منح جهة أخرى بيع أو نشر المؤلفات الخاصة بك أو الصور أو الملفات المحمّلة على المستودعات الرقمية الخاصة بما أو أن ترفض، ولكن في حال الرفض فإنك تجد نفسك تفقد بعض المزايا بتلك المؤسسات، والتي تضر بكيفية استخدامنا الفعال لمنتجاتها من التطبيقات، ومن أشهر تلك الشركات Google.

ويعد الهدف الأساسي من أنظمة إدارة الحقوق الرقمية هو منع القراصنة من الوصول إلى المحتوى والمصنفات المتعددة لضمان حقوق الملكية الفكرية.

مميزات وعيوب نظام إدارة الحقوق الرقمية (عمارة، 2015)

المميزات

- حماية المحتوى والمصنفات من القرصنة.
- منع النشر أو التعدي غير المصرح به على المحتوى.

العيوب

- قابل للاختراق وفك القيود الخاصة به.
- إزعاج العملاء بسبب أساليب الحماية الصارمة.

الدراسات العربية:

دراسة (حمودي، 2020) بعنوان "حقوق الملكية الفكرية في المحتوى العراقي الرقمي: دراسة على عينة من طلبة كلية الإعلام بجامعة بغداد" حيث تتمحور مشكلة الدراسة في مدى التزام صناع المحتويات الرقمية في العراق بحقوق الملكية الفكرية في ظل ما تعانيه من تداعيات تشريعية وإجرائية في العراق ، وبالشكل الذي قد يجعل من مسألة انتهاك حقوق الملكية التي تعد بذاتما أهم مرتكزات صناعة المحتوى الرقمي ظاهرة ملازمة للبيئة الرقمية المحلية، حيث خلصت الدراسة إلى أن ضعف الحماية وغياب

التشريعات ومؤسسات المراقبة كانت وراء عدم تأمين الحقوق وقناعة المستخدمين بعدم أهمية الحقوق الملكية الفكرية، ضعف معايير الجودة في صناعة المحتوى الرقمي التي غالبا لا تتوافر فيه وسائل الحماية. وسوف نبيّن من خلال هذه الدراسة مدى المشاركة والوصول الحر للمعلومات.

دراسة (نديم، 2018) بعنوان "حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات: دراسة تحليلية" وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بحقوق التأليف الرقمية وكذلك التعريف بوسائل حماية حقوق التأليف ومدى تحديث التشريعات الوطنية حتى تتلاءم مع التوجهات الحديثة في مجال حقوق التأليف الرقمية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. حيث يعد آلية من آليات تحقيق الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة. وتتطرق الدراسة إلى الاستخدام العادل بالنسخ غير المصرح به للعمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر، دون الوقوع في مشكلة، شريطة أن تصب عملية النسخ في خدمة الصالح العام بشكل أكبر وخلصت الدراسة على مجموعة من الخصائص والسمات للملكية الفكرية على اعتبار أن الملكية الفكرية الرقمية ثمرة الإبداع الفي إضافة إلى أهيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتشير نتائج هذه الدراسة أن البنية التحتية والقانونية المبنية على تحديد والابتكار في منشآت الأعمال لدعم الحماية الملكية مع التركيز الفعال لها، كما خلصت الدراسة والأنشطة والعمل على تجديد والابتكار في منشآت الأعمال لدعم الحماية الملكية مع التركيز الفعال لها، كما خلصت الدراسة لي أن الاستخدام العادل للمعلومات يشجع على الإبداع ويحفظ حقوق المؤلفين، وتبين نتائج هذه الدراسة أن الحماية القوية لحقوق الملكية يحفز الاقتصاد العلمي ويحقق الاقتصاد المبني على المعرفة. وسوف نبيّن من خلال هذه الدراسة مدى الفائدة من إنشاء مراكز متخصصة و تأهيل الكوادر البشرية.

دراسة (سوفالو، 2017) بعنوان "حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية" حيث هدفت الدراسة إلى تعريف المصنفات الأدبية الرقمية وفقاً للاتفاقيات الدولية ، والشروط التي يجب توفرها حتى يتمتع المصنف الرقمي بالحماية، كما أشارت الدراسة إلى الآليات القانونية والتقنية لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، ومن أهم نتائج الدراسة إن شروط إسباغ الحماية القانونية على الإنتاج الذهني بحيث يكون المصنف جديراً بالحماية التي لم تتغير تسميتها أو ماهيتها في ظل البيئة الرقمية، فالعمل الفكري سواء في ظل البيئة الرقمية أو خارجها محمي متى توافرت به شروط حماية المصنف من أصالة وتجسيد محسوس للمصنف. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تجريم أفعال الاعتداء على التدابير التكنولوجية التي يستعملها المؤلف لحماية مصنفاته من الاعتداء عليها والتي تتمثل أساسا في جرائم الحظر والتصنيع والاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

دراسة (علي وآخرون، 2017) بعنوان "حقوق التأليف والنشر للمستودعات الرقمية: بالإشارة إلى المستودع الرقمي لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا" حيث عكست تلك الدراسة جانب الملكية الفكرية، وحقوق النشر الإلكتروني عبر المستودعات الرقمية السودانية في إتباعها لقوانين الإتاحة والنشر للمحتوى الرقمي. وتوصل الباحثان إلى أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تعتمد نشر النص الكامل للرسائل الجامعية، بعد موافقة المؤلف على النشر، مع غياب تام لسياسة النشر بين

المؤلف والمستودع الرقمي للجامعة، وأوصت الدراسة بوجوب إعداد سياسة واضحة ومكتوبة لبيان حق المؤلف، وبيان دور المستودعات الرقمية المؤسسية في عملية النشر.

دراسة (سيدهم، 2017) بعنوان "حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في بيئة الإنترنت" وقد تطرقت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المصنف الرقمي الذي اختلف حوله الباحثين والعلماء والمسائل المتعلقة حول مدى القدرة على حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية وعلى كل ما تتضمنه المواقع. والذي قد يكون علامة تجارية، أو اسماً أو نموذجاً صناعياً أو مادة إعلان فنية أو رسما أو صورة، وتستعرض الدراسة أبرز المسائل المتصلة بأسماء مواقع الإنترنت والنشر الإلكترويي (محتوى الموقع). كذا صعوبات حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في بيئة الإنترنت. في مختلف الدول العربية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد معيار موحد مطلق يمكن تطبيقه في هذا المجال حيث تخضع المسألة برمتها للتقدير الشخصي من جانب الرقيب نفسه أي أنها مسألة أخلاقية قبل كل شيء وأن دور الرقابة على الإنتاج الفكري ينحصر في ثلاث مجالات أساسية وهي الدين والأخلاق العامة والسياسة كتطوير نظام الحماية الملكية الفكرية وتحسين توحيد التشريعات العربية في المجال وضع معايير المجودة كعنصر أساسي في عملية نجاح البحث العلمي. وسوف نبين من خلال هذه الدراسة دور المؤسسات التعلمية ومراكز الأبحاث في نشر الوعى بأهمية الحقوق والحماية الفكرية

دراسة (عمارة، 2015) بعنوان "الحماية الجنائية للمعلومات الإلكترونية في اطار قانون الملكية الفكرية" وقد ناقشت هذه الدراسة ما تم التطرق إليه في نطاق الملكية الفكرية، حيث عد الاهتمام بمعرفة أي من نظامي الملكية الأدبية والفنية، والملكية الصناعية اكثر ملائمة لهذا الإنتاج الذهني. فذهبت بذلك تشريعات عدة تم إدراجها ضمن نطاق حق المؤلف دونما أي تردد غير أن التطور الحاصل في الضفة الأخرى من العالم الغربي كان له اثر على الرؤية التشريعية الملائمة للحماية التي انقلبت في هذا الجزء من العالم إلى نظام براءات الاختراع نتيجة المبررات وعوامل خاصة بما، وخلصت الدراسة إلى أن أغلب التشريعات انحازت إلى إدخال برامج الكمبيوتر تحت نطاق الحماية بموجب قانون المؤلف.

دراسة (ليتيم وآخرون، 2015) بعنوان "الأمن المعلوماتي للحكومة الإلكترونية وإرهاب القرصنة" وتناقش هذه الدراسة ضرورة تأمين البيانات والمعلومات لبعث الثقة والأمان في التعامل في البيئة الرقمية المفتوحة التي نعيشها وانتشار ظاهرة القرصنة وتفاقمها، حيث لم تعد شبكة الإنترنت مجردة أداة إيجابية للحصول على المعلومات بل أصبحت تشكل خطورة كبيرة لكل المستخدمين، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، هي: مفهوم الأمن المعلوماتي، تأثير القرصنة على الأمن المعلوماتي للحوكمة الإلكترونية. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك المعلوماتي للحوكمة الإلكترونية، ووسائل حماية الأمن المعلوماتي للحوكمة الإلكترونية، وكذلك عدم الثقة بشركات الحماية والخوف عقبات كثيرة تعيق تحقيق الأمن المعلوماتي العربي ومنها نقص الكفاءات العلمية، وكذلك عدم الثقة بشركات الحماية والخوف من أن تقوم تلك الشركات نفسها بتسريب المعلومات التي تقوم بحمايتها، وانحا لاتزال تفتقر للحماية الذاتية، فهي دائماً تستعين بالشركات الأجنبية من أجل توفير الحماية والتكلفة الباهظة التي يتطلبها نظام الحماية، وقد قامت الدراسة بإيجاد بعض الحلول التقنية ومنها التشفير وعمل قاعدة بيانات تزود بجميع أسماء برامج وملفات الاختراق وتوقيع اتفاقيات دولية بعض الحلول التقنية ومنها التشفير وعمل قاعدة بيانات تزود بجميع أسماء برامج وملفات الاختراق وتوقيع اتفاقيات دولية بعض الحلول التقنية ومنها التشفير وعمل قاعدة بيانات تزود بجميع أسماء برامج وملفات الاختراق وتوقيع اتفاقيات دولية

والعمل على تطوير تلك الاتفاقيات وعمل حملات توعية عامة حول امن البلاد الإلكتروني، وتشرح لهم المخاطر الأمنية وكيفية تفاديها.

دراسة (الضويحي، 2014) بعنوان "المستودعات الرقمية المؤسسية في الجامعات السعودية: نحو رؤية لمشروع وطني لدعم مبادرات إنشائها وإدارتما وكان الهدف من الدراسة التعرف على تجارب الجامعات السعودية في إنشاء وإدارة المستودعات الرقمية المؤسسية، وتوجهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدامها. وتوصلت الدراسة إلى التوجه الإيجابي لأعضاء هيئة التدريس نحو استخدام المستودعات الرقمية المؤسسية في الجامعات السعودية، وأوصى الباحث بضرورة توافر سياسات وطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، والتعريف بتراخيص المشاعات الإبداعية (CC)، للتغلب على صعوبات التعامل مع قضايا الملكية الفكرية.

دراسة (رداد، 2013) بعنوان "المستودع الرقمي لجامعة المنصورة: دراسة حالة للمستودع الرقمي بنظام المستقبل لإدارة المكتبات من حيث البناء المكتبات حيث تناولت الدراسة تقييم المستودع الرقمي لجامعة المنصورة داخل نظام المستقبل لإدارة المكتبات من حيث البناء والمحتويات والتقنيات والأدوات والسياسات المتبعة سواء في الإيداع أو الاسترجاع أو الإتاحة، فضلا عن التعرف على مواطن القوة في المستودع وتدعيمها، ونقاط الضعف والعمل على إزالتها، وقد توصل البحث بمنهج دراسة الحالة وتم جمع البيانات اعتمادا على قائمة مراجعة ومقابلات شخصية فضلا عن الإحصائيات الموثقة للمستودع اعتمادا على نظام المستقبل، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث توفر البنية التحتية للمستودع من أجهزة وبرمجيات وكفاءات بشرية، وارتفاع حجم الأبحاث المنشورة على المستودع حيث بلغت 40783 بحثا، ووصى الباحث بضرورة وضع سياسة واضحة للمستودع من حيث الإيداع والحفظ والإتاحة، والتوعية بأهمية الإيداع الرقمي وتشجيع ثقافة الوصول الحر للمعلومات.

دراسة (حسين، 2012) بعنوان "مستودع الأصول الرقمية بمكتبة الإسكندرية: دراسة تقييمية" وقد هدفت إلى رصد تجربة مكتبة الإسكندرية في مشروع مستودع الأصول الرقمية لتكون صورة واضحة عن المشروع وإبراز أهم الملامح المميزة له على صعيد تحقيق الأهداف والبدايات والميزانية المخصصة له، ودراسة البنى التحتية للمشروع، والتجهيزات المادية والبرمجية مع تقييم المجموعات العربية داخل مستودع الأصول الرقمية في ضوء المعايير والمبادئ التي اقترحتها الهيئة الوطنية لمعايير المعلومات NSO الأمريكية، وهدفت الدراسة أيضا لإعداد نموذج مقترح لمعايير التقويم بمشروع مستودع الأصول الرقمية وفقا لمعايير العامة التي يمكن الاعتماد عليها عند التخطيط لإنشاء مشروع مشابه، واعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على منهج دراسة الحالة.

دراسة (فرج، 2012) بعنوان "المستودعات المؤسسية الرقمية ودورها في دعم المحتوى العربي وإثرائه على الإنترنت" وقد هدفت إلى تحليل الوضع الراهن للمستودعات المؤسسية العربية وتقديم صورة واضحة عنها، مع بيان أوجه القصور والضعف في تلك المواقع وتقديم بعض الاقتراحات من أجل تنميتها وتطويرها، باعتبارها وسيلة مهمة ورائدة لنشر وإثراء المحتوى العربي على الإنترنت والوقوف على أهم المستودعات المؤسسية العربية من حيث كفاءة التصميم والتغطية والسياسات المتبعة وغيرها من العناصر الواجب توافرها في تلك المستودعات العربية، ومن أهم ما توصلت إليه وجود خمس عوامل مشتركة بين المستودعات

العربية كمعوقات وهي: ضعف عامل التحفيز على الاستخدام وضعف السياسات المؤسسية وضعف الروابط الداخلية لربط المستودع بالنظام الداخلي للمؤسسة، وضعف خدمات البحث وعدم الربط بين المستودعات المحلية بعضها ببعض.

دراسة (خميس، 2012) بعنوان "المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية في البلاد العربية على شبكة الإنترنت: دراسة استطلاعية" والتي هدفت إلى تعريف وتتبع حركة المستودعات الرقمية المؤسسية في الوطن العربي منذ نشأتما حتى نحاية هذه الدراسة، من حيث عددها، وتوزيعها الزمني والجغرافي والنشأة، والأهداف والسياسات سواء (الإيداع الرقمي التنظيم وقضايا الميتاداتا، والبث والإتاحة والملكية الفكرية)، وقد خرجت الدراسة بأن نسبة الجامعات في البلاد العربية التي توجد بحا مستودعات رقمية لا تتعدى 2% من نسبة الجامعات في البلاد العربية وأن اللغة الإنجليزية تأتي في المرتبة الأولى من حيث لغات نشر المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية عينة الدراسة، وقدمت الدراسة توصية بالعمل على تغيير ثقافة المجتمع الأكاديمي نحو الوصول الحر للمعلومات من نشر وإتاحة واستخدام.

دراسة (العربي، 2012) بعنوان "المستودعات الرقمية للمؤسسات الأكاديمية ودورها في العملية التعليمية والبحثية وإعداد آلية لإنشاء مستودع رقمي للجامعات العربية" والتي عملت على فحص أفضل خمسين مستودع وتحليلها وفقًا لترتيب مؤسسة The Cybermetrics Lab وتوزيع محتوياتها عدديًا ونوعيًا وزمنيًا وموضوعيًا وتحديد أساليب البحث والاسترجاع والبرمجيات المستخدمة والسياسات المتبعة بما لوضع آلية لإنشاء المستودعات الرقمية لتسترشد بها الجامعات العربية عند بناء مستودعاتها الرقمية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى حرص المستودعات موضوع الدراسة على توفير أساليب كثيرة تمكن مستخدميها من استرجاع مصادر المعلومات المختلفة، واستخدام نسبة 75% من المستودعات موضوع الدراسة برمجيات مفتوحة المصدر، وكان برنامج Eprints هو أكثر البرامج استخدامًا، وبلغت النسبة المئوية لحرص المستودعات على إعداد السياسات الخاصة بالمستودع 75%.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Swan & Brown, 2005) بعنوان "Open Access Self-Archiving: An author study" أرشفة الذاتية مفتوحة الوصول: دراسة المؤلف، وتتناول الدراسة إمكانية الوصول المفتوح للمستودعات الإلكترونية الرقمية متعددة التخصصات، وقد شارك فيها 1296 مفحوصًا، حيث ركزت الدراسة على الأرشفة الذاتية لما يقرب من نصف (49%) من السكان الذين شملهم الاستطلاع، حيث قاموا بأرشفة مقال واحد على الأقل ذاتيًا في السنوات الثلاث الماضية، وقد تضاعف استخدام المستودعات المؤسسية لهذا الغرض وزاد الاستخدام بنسبة 60% تقريبًا للمستودعات القائمة على الموضوعات، ويعتبر نشاط الأرشفة الذاتية هو الأعلى بين أولئك الذين ينشرون أكبر عدد من المقالات، ولا يزال هناك عدد كبير من الباحثين غير مدركين لإمكانية توفير وصول مفتوح لعملهم من خلال الأرشفة الذاتية، ومن بين الباحثين الذين لم يقوموا بعد بأرشفة أي مقال بأنفسهم 71% غير مدركين لهذا الخيار، مع قيام 49% من مجموعة الباحثين بالأرشفة الذاتية بطريقة ما، فإن هذا يعني أن 36% من إجمالي عدد الباحثين (71% من الـ51% المتبقية) لم يتم تقييمهم بعد بحذه الطريقة لتوفير الوصول المفتوح للمستودعات الإلكترونية الرقمية، وقد أعرب الباحثون بشكل متكرر عن إحجامهم عن الأرشفة الذاتية لتوفير الوصول المفتوح للمستودعات الإلكترونية الرقمية، وقد أعرب الباحثون بشكل متكرر عن إحجامهم عن الأرشفة الذاتية

بسبب الوقت المتصور المطلوب والصعوبات التقنية المحتملة في تنفيذ هذا النشاط، ومع ذلك تظهر النتائج هنا أن 20% فقط من الباحثين واجهوا درجة معينة من الصعوبة مع الإجراء الأول لإيداع مقالة في ملف المستودع، وتم تخفيض ذلك إلى 9% للودائع اللاحقة، وهناك مصدر قلق آخر للباحثين هو انتهاك اتفاقيات حقوق النشر المبرمة مع الناشرين، ولكن 10% فقط من الباحثين على دراية حاليًا بقائمة SHERPA / ROMEO الخاصة بسياسات أذونات الناشر فيما يتعلق بالأرشفة الذاتية، حيث توفر دليلاً واضحًا لما يسمح به المحرر، ومع ذلك، عندما لا يكون معروفًا ما إذا كان الإذن مطلوبًا فإن الباحثين لا يقومون بالبحث عنه ويقومون بأرشفة ذاتية بدونه، ولا يزال توصيل النتائج إلى الزملاء هو السبب الرئيسي لنشر الأكاديميين لعملهم؛ بمعنى آخر، يقوم الباحثون بالنشر الإحداث تأثير في مجالهم على الغالبية العظمى من الباحثين (81%) الذين سوف يمتثلون طوعًا لتفويض من صاحب العمل أو ممول البحث لإيداع نسخ من مقالاتهم في مستودع مؤسسي، و13% أخرى ستمتثل على مضض، و5% آخرون لن يمتثلوا لمثل هذا التفويض.

دراسة (What is Open Access? بعنوان "What is Open Access?" ما هو الوصول المفتوح؟ حيث تفحص هذه الدراسة البيانات الرئيسية لحركة الوصول المفتوح للمستودعات الإلكترونية الرقمية، ويحلل الباحثان مفهوم الوصول المفتوح للمستودعات الإلكترونية الرقمية بناءً على هذه البيانات، ويفحصان استراتيجيتين رئيسيتين للوصول المفتوح (الأرشفة الذاتية ودوريات الوصول المفتوح للمستودعات الرقمية)، كما تتناول الدراسة الأساس المنطقي لحركة الوصول المفتوح لتلك المستودعات، بالإضافة إلى أنها تناقش تأثير الوصول المفتوح للمستودعات الرقمية على المكتبات، وتتناول أيضًا قضايا تمويل الوصول المفتوح للمستودعات الإلكترونية الرقمية والنظر فيما إذا كان ذلك الوصول سيغير وظائف أمناء مكتبات الموارد الإلكترونية.

دراسة (Zuccala et al, 2008) بعنوان "Managing and Evaluating Digital Reprositories" إدارة المستودعات الرقمية، وتمدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور مدير المستودعات الرقمية، وتناقش مستقبل إدارة المستودعات وتقييمها، وتقترح أن تقوم كليات علوم المكتبات والمعلومات بتطوير مناهج جديدة لإدارة المستودعات، حيث إجراء مقابلات وجهًا لوجه مع المسؤولين عن خمسة أنواع مختلفة من المستودعات، وتم إجراء مسح للمستخدمين عبر الويب، وقد قدم برنامج تقييم ارتباط الويب LexiURL أساسًا "لقياس الويب" للبحث عن المستخدمين المحتملين عبر الإنترنت، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن قليل من المديرين تلقوا تدريبًا رسميًا، وقد كانت المستودعات جديدة نسبيًا، واستخدم المسؤولون إحصائيات الويب لمراقبة نجاحهم، كما أشار تحليل LexiURL إلى أن الشبكات المرتبطة بمواقع المستودعات كانت قابلة للتنبؤ ومنطقية للمسؤولين لأن الروابط المشتركة المتوقعة والروابط المعروفة ظهرت في مخططات الشبكة التي اكتشفها مستخدمو المستودعات من خلال الأصدقاء والزملاء، كما تتطلب المستودعات الرقمية تقييمًا مستمرًا لتحديد جودتما واتجاهات النمو الجديدة، ومكن للمديرين إجراء فحص LexiURL في فترة من أربعة إلى ستة أشهر واستخدامه لاستكمال عمليات مسح ملف سجل المعاملات، كما سيحتاج مديرو المستودعات إلى تدريب رسمي في المستقبل، وقد تم تقديم اقتراح يتمثل في مجموعة من الوحدات التي ستكون مناسبة لبرنامج متخصص.

دراسة (Abrizah et al., 2010) بعنوان " Global Visibility of Asian Universities' Open Access Institution Repositories" رؤية عالمية لمستودعات مؤسسات الوصول المفتوح للجامعات الآسيوية، وتسلط هذه الدراسة الضوء على الحالة الحالية لمستودعات الوصول المفتوح للمستودعات الإلكترونية الرقمية للجامعات الأسيوية، والتي من خلالها يتم وصف خصائص تلك المستودعات من حيث الأنواع والمحتوى والتخصصات واللغة والجوانب الفنية والتشغيلية والسياسات التي تحتويها، كما تفحص أداء الويب للمستودعات المؤسسية الآسيوية والتي تنعكس من خلالها الرؤية العالمية و تأثير المستودعات في الدليل المفتوح لمستودع (OpenDOAR)؛ بالإضافة إلى التعرف على أداء أفضل الجامعات الآسيوية من ناحية الأرشفة وتبادل نتائج أبحاثهم من خلال المستودعات المؤسسية، بناءًا على تصنيف شبكة المستودعات العالمية، وتشير نتائج الدراسة إلى أن اليابان هي أكبر مساهم في المستودعات الآسيوية، تليها الهند وتايوان، حيث كشفت الدراسة مكانة هذه الجامعات من بين 191 مستودعًا مؤسسيًا آسيويًا تم تحديدها في هذه الدراسة، وقد تم إدراج 48 جامعة فقط من أصل أفضل 400 شبكة المستودعات الرقمية العالمية، وهذا يعني أن 12% فقط من المستودعات المؤسسية الآسيوية مرئية وتتضمن ممارسات جيدة في منشوراتها على شبكة الإنترنت المستخرجة من مؤشرات قياس الويب الكمية التي يستخدمها التصنيف، ومن بين هذه المؤسسات الـ48، هناك 29 من بين أفضل 200 جامعة في آسيا، ومع ذلك، تم تصنيف 14 جامعة فقط من هذه الجامعات الـ29 ضمن أفضل 100 جامعة في شبكة المستودعات الرقمية العالمية، كما تم الكشف عن أن بعض الجامعات ذات التصنيف العالى في آسيا لا تساهم بنشاط في حركة الوصول المفتوح للمستودعات الإلكترونية الرقمية، وقد خرجت الدراسة بتوصيات تقترح أنه إذا كان أداء الويب لمستودع مؤسسي لمؤسسة بحثية أقل من الوضع المتوقع، فيجب على سلطات الجامعة إعادة النظر في سياسة الويب الخاصة بمم لزيادة حجم وجودة إنتاجهم الفكري لمنشوراتهم البحثية من خلال المستودعات المؤسسية.

دراسة (Cohen et al., 2013) بعنوان "Teacher Pedagogical Performance المستودعات الرقمية لتحسين الأداء التربوي للمعلم، وتتناول "Teacher Pedagogical Performance" استخدام مستودعات مواد التعلم المحلية في المدارس، فضلاً عن المواقف وتدريب المعلمين ذوي الصلة، وتبحث الدراسة في استخدام هذه المستودعات لتحسين أداء المعلم وتقييم ما إذا كان استيعاب المستودعات المحلية يزيد من استخدامها ومساهمتها من قبل المعلمين، وقد شارك في هذه الدراسة عينة مكونة من (103) مدرس من أربع مدارس، في المدرسة الأولى تم إجراء تطوير مستودع مفتوح محلي واستيعابه كجزء من الثقافة المؤسسية والتربوية للمدرسة، وفي المدرسة الثانية تم أيضًا تطوير مستودع محلي واستيعابه، ولكن تم تقسيمه إلى قسمين: أحدهما مفتوح للجميع والآخر مغلق، أما المدرسة الثائثة فقد تم فيها تطوير مستودع محلي، ولكن لم يتم استيعاب استخدامه، أما المدرسة الرابعة فلم يكن بحا مستودع رقمي، حيث تم العثور على أن غالبية المعلمين يستخدمون مجموعة متنوعة من المستودعات وخاصة المستودع المحلية، مما يسمح لهم بالاستخدام الفعال لمصادر المعلومات الحلية، بما يؤدي إلى تطوير الموظفين المخترفين ويسمح بإدارة المعلومات المؤسسية، بالإضافة إلى ذلك تم العثور على أنواع داخلية، بما يؤدي إلى تطوير الموظفين المخترفين ويسمح بإدارة المعلومات المؤسسية، بالإضافة إلى ذلك تم العثور على أنواع مختلفة من استخدام المستودعات، ويتضمن ذلك استخدام الوسائل الرقمية للاختبارات وأوراق العمل والعروض التقديمية بما مختلفة من استخدام المستودعات، ويتضمن ذلك استخدام الوسائل الرقمية للاختبارات وأوراق العمل والعروض التقديمية بما

IMAJ

يشمل استخدام الإنترنت لمشاهدة مقاطع الفيديو والاستماع إلى ملفات الموسيقي، كما يتضمن الاستخدام التفاعلي للإنترنت من خلال استخدام تطبيقات الكمبيوتر والمحاكاة، وتم عرض الاستخدام الإبداعي في إنشاء عمليات تعليمية مخصصة، وأخيرًا وجد أن مستويات مساهمة المعلمين في المستودعات تتفاوت بين المدارس الثلاث التي تحتفظ بها.

دراسة (Yeni & Özdener, 2014) بعنوان " (Yeni & Özdener, 2014) عنوان "Objects and Learning Object Repositories Among Pre-Service Teachers" تحليل تفضيلات استخدام كائنات التعلم ومستودعات كائنات التعلم بين المعلمين قبل الخدمة، وكان الغرض من الدراسة هو التحقق من كيفية استفادة معلمي ما قبل الخدمة من مستودعات أدوات التعلم أثناء إعداد محتوى الدورة، وتم استخدام طرق جمع البيانات النوعية والكمية في نهج الأساليب المختلطة، وقد أجريت هذه الدراسة على 74 معلمًا من كلية التربية على مراحل، في المرحلة الأولى من الدراسة تم تحديد المعرفة المسبقة للمعلمين في التدريب على أدوات التعلم، وخلال المرحلة الثانية من الدراسة تم تقديم ندوة لمدة ساعتين للمعلمين المتدربين لتقديم عناصر التعلم ومستودعات تلك الأدوات، ثم بعد ذلك طُلب منهم إعداد محتوى الدورة التدريبية وخطة التعليمات باستخدام المستودعات، وخلال المرحلة الأخيرة من الدراسة تم تحديد وجهات نظرهم حول تركيز المواد التي تم استخدامها، وقد أظهرت النتائج أنه قبل الندوة لوحظ أن معلمي ما قبل الخدمة لم يكونوا على دراية بأدوات التعلم والمستودعات الرقمية، وأيضًا لم يستخدموا مستودعات عناصر التعلم كمرجع لدوراتهم التدريبية، وتم تعديل تفضيلات معلمي ما قبل الخدمة لمستودعات أدوات التعلم وفقًا لعدة عوامل مختلفة خاصة اللغة ومستوى التفاعل ونوع المورد، علاوة على ذلك، لوحظ أن معظمهم أظهروا موقفًا إيجابيًا تجاه أدوات التعلم، وقد وضعت الدراسة بعض التوصيات، منها أنه قد يكون من المفيد زيادة عدد المستودعات الرقمية التي تسمح بإعداد محتوى الدورة من خلال الجمع بين العناصر لتشكيل الكل من أجل تعزيز ونشر استخدام نهج أدوات التعلم بين المعلمين والمعلمين المستقبليون من خلال أو أثناء التدريب على الخدمة وبرامج التدريب قبل الخدمة، بالإضافة إلى ضرورة النظر إلى العوامل التي تؤثر على اختيار أدوات التعلم والتي سوف تكون خطوة مهمة لدعم إنشاء المستودعات الرقمية، لاسيما في اللغة الأم، مع جودة تفسيرية عالية وفرص التمرين لتطوير ونشر استخدام أدوات التعلم والمستودعات.

دراسة (Karmakar, 2015) بعنوان " Managing and Evaluating Digital Content through Institutional Repositories (IRs): Perspectives, Issues and Challenges (Policies) in Indian Scenario" إدارة وتقييم المحتوى الرقمي من خلال المستودعات المؤسسية (IRs): وجهات النظر والقضايا والتحديات (السياسات) في السيناريو الهندي، وفي هذه الدراسة درس الباحث إدارة وتقييم المحتوى الرقمي من خلال المستودعات المؤسسية (IRs) فيما يتعلق بالسياسات المعنية في السياق الهندي. حيث تم توفير خلفية هذه الدراسة مع كل من وجهات النظر التاريخية وسياق البحث، كما تم تقديم تعاريف IR مع مراجعة الأدبيات لتحديد الدراسات المماثلة، وقد تمت دراستها للأهداف والعناصر الأساسية والأهمية الاستراتيجية والمشاكل والتحديات والسياسات والتأثيرات والدوافع الحتمية والبني والبرمجيات والاتجاهات الحالية للعلاقات الدولية في السياق الهندي، حيث تم تنفيذ ذلك لمعرفة العدد الإجمالي للمحتويات الرقمية (المجموعات) المتوفرة في IR، مع الموضوعات التي يغطيها كل منها، كما تم تحديد أن المجموعات يتم توفيرها من قبل

متخصصي المكتبات والمستخدمين وغيرهم، ولقد قدم الباحث اقتراح أن يهتم محترفو المكتبات بإدارة النشاط وتثقيف المستخدمين حول فائدة إنشاء ممثلين مستقلين.

التعليق على الدراسات:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، العربية منها والأجنبية، لاحظ الباحثان أنما ركزت جميعها على المستودعات الرقمية ومدى أهميتها في العصر العالمي العولمي الحالي، حيث تناولت جميعها أهميتها في كافة المجالات وخاصة المجال التعليمي والتنظيمي الجامعي، وتعتبر هذه الدراسة متممة لجميع الدراسات التي تم تناولها والخاصة بموضوع المستودعات الرقمية ومدى تقبّل وإقبال المستخدمين عليها، مثل دراسة (فتيحة، 2015) و(سوفالو، 2017) ودراسة (نديم، 2018) التي ناقشت أهمية حماية والحفاظ على المعلومات والبيانات العامة للمستخدمين بصفة مؤسسية عامة، والتي توصلت إلى أنه هناك الكثير من المعوقات التي تعوق ذلك سواء كانت معوقات داخلية أو خارجية، أما دراستي (Zuccala et al, 2008) و (Abrizah et al., 2010) فتناولتا نظرة المجتمع العالمي نحو المستودعات الرقمية وأهميتها، وكذلك دراسة (خالدة، 2017) التي أوضحت نفس الأهمية ولكن بصورة مختلفة، حيث خصصت تلك الأهمية حول الاسم التجاري أو الصناعي أو المواد الإعلانية، وكذلك الصعوبات التي تواجه تطبيق ذلك من وجهات نظر شخصية، وكذلك دراسة (خميس، 2012) ودراسة (فرج، 2012) اللاتي بحثتا أهمية الموضوع في الدول العربية كافة من خلال شبكات الإنترنت بدايةً من إنشاء المستودعات الرقمية به حتى يومنا الحالي، أما دراسة (حمودي، 2020) فقد تناولت الموضوع ولكن بصفة خاصة في المجتمع العراقي، ودراسة (نديم، 2018) و(الضويحي، 2014) بحثتا المجتمع السعودي، أما دراسة (حسين، 2012) فقد بحثت في مكتبة الإسكندرية حصرًا، وكانت من أهم نتائجها أن غياب الرقابة القانونية أو التشريعية هي السبب في ضياع الحقوق الملكية، وفي دراسة (عمارة، 2015) تم إدراج التشريعات الواجب تطبيقها لمراعاة وللحفاظ على تلك الحقوق، أما الدراسات التي تناولت المستودعات الرقمية خاصةً دون التطرق إلى الحقوق الفكرية كدراسة (Swan & Brown, 2005) ودراسة (Swan & Brown, 2005) & Charles, 2007) اللاتي بحثتا في إقبال المؤلفين والمستخدمين على المستودعات الرقمية ومدى إدراكهم لأهميتها وطريقة العمل عليها.

وهناك أيضًا دراسات تطرقت إلى المستودعات الرقمية داخل الجامعات والمدارس مثل دراسة (خميس، 2012) التي توصلت إلى أن المستودعات الرقمية في جامعات الوطن العربي لا تتعدى نسبة ضئيلة جدًا، وكذلك دراسة (العربي، 2012) التي وضعت الأساس الإلكترويي الذي تسترشد به الجامعات في بناء تلك المستودعات، ودراسة (رداد، 2013) التي بحثت في جامعة المنصورة حصرًا، ودراسة (علي ومصطفى، 2017) التي تناولت جامعة السودان، ولقد تطرقت تلك الدراسات إلى جانب الملكية الفكرية والمستودعات الرقمية بتلك الجامعات ونسبة وجودها والجهود المبذولة في تنمية وتطور تلك المستودعات مع تناول الجانب التقصيري في الحفاظ على تلك الحقوق.

وعلى الجانب الآخر فقد حاولت دراسة (Cohen et al., 2013) و(Yeni & Özdener, 2014) التوصل إلى الطرق التي تساعد المدارس بصفة عامة والمعلمين بصفة خاصة قبل أو أثناء خدمتهم على تحسين أداءهم من خلال التدريب على استخدام المستودعات الرقمية.

ومما سبق يتضح لنا أن الدراسات السابقة كانت شاملة وكافية لجميع جوانب الموضوع من خلال الأهمية العامة للمستودعات الرقمية حتى الوصول إلى أهميتها في المدارس وكيفية التدرب على التعامل معها للاستفادة القصوى منها.

وقد حاول الباحثان من خلال الدراسة بناءاً على ما سبق تناوله التعرف على أهمية المستودعات الرقمية والتطرق إلى طرق الاستفادة منها بجانب ما تم تناوله في الدراسات السابقة، بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية وكيفية حماية الحق الأدبي والمعنوي للمؤلف والناشر؛ لذلك تعد الدراسة الحالية متممة لتلك الدراسات. ولقد توصلت الدراسات السابقة إلى مجموعة من النتائج يمكننا التعقيب عليها كما يلي:

- أوضحت كافة الدراسات الأهمية العامة والخاصة للمستودعات الرقمية وكيفية استفادة المستخدمين منها وحماية ملكياتهم، واتفقت جميع الدراسات السابقة على تلك الأهمية.
- تناولت بعض الدراسات وجود المستودعات الرقمية في بعض الجامعات والمكتبات بشكل خاص في بعض الدول العربية.
- استفاد الباحثان من خلال الدراسات السابقة في الأهمية العامة والخاصة للمستودعات الرقمية للمستخدمين وحقوق الملكية.

ومن هنا تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها جانب تقنيات حماية حقوق الملكية وكيفية استخدام الحقوق التشريعية والقانونية في الحفاظ عليها.

الإطار التطبيقي

منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة ومشكلتها والمعلومات المطلوبة للإجابة عن أسئلتها ولتحقيق أهدافها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتمد على دراسة الظاهرة محل الدراسة في الوقت الحالي وكما تتضح في الواقع، ثم تحليل البيانات والنتائج، وهو منهج يناسب هذه الدراسة وهو مستخدم في بعض الدراسات السابقة ذات الصلة. (عثمان، 1995)

مجتمع وعينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من عدد (105) من مستخدمي المستودعات الرقمية عبر الإنترنت من طلاب الجامعات السعودية من مختلف التخصصات من مجتمع الدراسة وهم جميع مستخدمي المستودعات الرقمية بالجامعات السعودية في جميع التخصصات والفرق الأكاديمية وذلك لإبداء رأيهم حول موضوع الدراسة وذلك بتوزيع استمارة الاستبانة عليهم إلكترونياً.

أداة الدر اسة:

اعتمد الباحثان على استخدام الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية، وقد تم إعدادها بالاستعانة بالإطار النظري للدراسة بمدف التعرّف على تصورات المستخدمين عن تقنيات حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية، وتكوّنت الاستبانة من قسمين، هما:

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، اسم الجامعة، الفرقة، والتخصص الأكاديمي). القسم الثاني: عبارات الاستبانة والتي توزّعت على (4) محاور، هي:

- محور حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية وبلغت عدد عباراته 10 عبارات.
- محور صعوبات تطبيق حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات وبلغت عدد عباراته 10 عبارات.
- محور الحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية
 وبلغت عدد عباراته 10 عبارات.
 - محور تصورات المستخدمين حول حقوق الملكية الفكرية وبلغت عدد عباراته 10 عبارات.

طريقة تصحيح الاستبانة:

تم تصحيح عبارات الاستبانة في المقياس الحالي في ضوء (5) أوزان للاستجابة، هي:

موافق جدًا (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق على الإطلاق (1).

وقد اعتمد الباحثان في قياس استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي والذي تتوزّع درجاته وفق الجدول التالى: درجات مقياس ليكرت

المتوسط المرجح	الوزن النسبي	الإجابات
1,80 إلى < 1	1	غير موافق على الإطلاق
2,60 إلى < 1,80	2	غير موافق
2,60 > إلى 3,40	3	محايد
4,20 إلى < 3,40	4	موافق
5إلى 4,20	5	موافق جدًا

جدول (3): مقياس ليكرت

صدق وثبات أداة الدراسة:

اتبع الباحثان للتحقق من صدق أداة الدراسة طريقة التجانس الداخلي للأداة على النحو التالي:

صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الاستبانة عن طريق تحديد مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة من خلال قياس معاملات الارتباط بيرسون، وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية

جدول (4) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الأول

الدلالة	معامل	- i ti	
الاحصائية	الارتباط	العبارة	م
0.000	0.620**	تسمح المستودعات الرقمية بحماية الحقوق المادية والمعنوية للملكية الفكرية.	1
0.000	0.658**	من السهل الحفاظ على الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية.	2
0.000	0.617**	تقديم الخدمات الإلكترونية داخل المستودعات يعتبر اتجاهًا عالميًّا خاصةً في المعلومات الرقمية.	3
0.000	0.732**	تساهم المستودعات الرقمية في الجامعات في تحديث أساليب الحماية للملكية الفكرية.	4
0.000	0.704**	يوضح المستودع عبر الواجهة كل ما يتعلق بالملكية الفكرية وكل ما يرتبط بما من إتاحة، وإيداع، وحفظ رقمي وغيرها.	5
0.000	0.756**	الخدمات الإلكترونية داخل المستودعات تساعد على الاستفادة من المستودع بشكل أفضل.	6
0.000	0.587**	المستودعات الرقمية مكونًا أساسيًا في نشر وإتاحة المعلومات.	7
0.000	0.725**	يبدأ حق الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية بعد نشر المؤلف للمصنف.	8
0.000	0.763**	أدى استخدام المستودعات الرقمية في الجامعات إلى حماية وحفظ حقوق الملكية الفكرية بقدر كبير.	9
0.000	0.678**	المستودعات الرقمية تمتلك قدر كافي من الأمان التكنولوجي لحماية الملكية الفكرية.	10

 $^{(0.01 = \}alpha)$ ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ذات دلالة إحصائية غند مستوى

المحور الثاني: صعوبات تطبيق حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات

جدول (5) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني

الدلالة	معامل	= 1.46	
الاحصائية	الارتباط	العبارة	٩
0.000	0.605**	يعتمد المستودع الرقمي بالجامعات على تقنيات محدودة لحماية الأعمال الفكرية.	1
0.000	0.678**	تساعد المستودعات الرقمية في الوصول الحر للمعلومات، مما يعني ضياع حقوق المؤلف.	2
0.000	0.638**	العائد المادي والمعنوي. ضعف بسبب المبدعين يشجع لا النشر داخل المستودعات الرقمية	3
0.000	0.692**	سهولة نشر المصنفات يساهم بشكل كبير في التعدي على حقوق الملكية الفكرية.	4
0.000	0.504**	يعد النسخ واللصق تعدي على حقوق الملكية الفكرية.	5

0.000	0.729**	يفضّل البعض عرض المحتوى الفكري الخاص بمم بشكل مطبوع أفضل من وضعها في المستودعات الرقمية.	6
0.000	0.421**	التعدي على حقوق الملكية الفكرية يؤثر على التنمية الثقافية بالمجتمع.	7
0.000	0.662**	لا توجد قوانين كافية لحماية الملكية الفكرية.	8
0.000	0.560**	يعد مجرد نشر المصنف من غير المؤلف تعدي على الملكية الفكرية.	9
0.000	0.308**	توفير أساليب متطورة داخل المستودع يقلل من سرقة الأعمال والمصنفات.	10

 $^{(0.01 = \}alpha)$ ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (*

المحور الثالث: الحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام للنظام المستودعات الرقمية

جدول (6) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثالث

الدلالة	معامل	z r .tr	م
الاحصائية	الارتباط	العبارة	
0.000	0.655**	تسهيل الخدمات الإلكترونية للمستودع سرعة التعامل مع المعلومات.	1
0.000	0.688**	مساهمة المستودعات الرقمية في تأمين سلامة المحتوى المخزون لكسب ثقة المستخدمين.	2
0.000	0.697**	اتخاذ المستودع إجراءات تمنع نسخ الأعمال الفكرية بدون ترخيص من صاحب العمل.	3
0.000	0.773**	توفير نظام يتيح للمؤلف الحصول على حقوقه كاملة.	4
0.000	0.727**	اهتمام المستودعات الرقمية بمراقبة وملاحظة ومتابعة المستخدمين.	5
0.000	0.641**	إتاحة تتبع المعتدين على حقوق الملكية الفكرية.	6
0.000	0.675**	عدم الاحتفاظ بمصنفات غير أصلية في المستودعات الرقمية.	7
0.000	0.763**	تقديم المعرفة المتجددة عبر المستودعات الرقمية.	8
0.000	0.757**	منع الحصول على المصنف والاستفادة منه إلا بطريقة آمن.	9
0.000	0.723**	مساعدة المستودعات الرقمية طلاب الجامعات في التعامل مع كافة المعلومات.	10

 $^{^{**}}$ ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01 = α

المحور الرابع: تصورات المستخدمين حول حقوق الملكية الفكرية

جدول (7) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الرابع

الدلالة	معامل	العبارة	
الاحصائية	الارتباط	العباره	۴
0.000	0.759**	مصطلح حقوق الملكية الفكرية غير واضح بالنسبة لي.	1
0.000	0.750**	تعرضت لمشكلات من قبل بسبب حقوق الملكية الفكرية.	2
0.000	0.688**	لا أجيد التعامل مع الأعمال الفكرية وغيرها عبر المستودعات الرقمية بالجامعة.	3
0.000	0.582**	أجد من خلال المستودع أحيانًا عرض المعلومات كصورة فقط للمشاهدة لا النسخ.	4

0.000	0.323**	لم احاول يومًا التعدي على الملكية الفكرية للآخرين.	5
0.000	0.707**	أفضل التعامل مع المؤلفات المطبوعة أكثر من البحث في المستودع الرقمي.	6
0.000	0.803**	أجد من خلال المستودع ما يمنعني من الاقتباس كالعلامة المائية.	7
0.000	0.706**	أستطيع بسهولة الحصول على المعلومات دون توفير حماية لحقوق الملكية داخل المستودع.	8
0.000	0.715**	تقنية حماية المستودع للمصنفات كالعلامة المائية وغيرها لا يحفّزني للبحث كثيراً في المستودع والبحث عن بدائل.	9
0.000	0.637**	كثرة الواجبات الأكاديمية تدفعني للتعدي على حقوق الملكية الفكرية للآخرين.	10

 $^{(0.01 = \}alpha)$ ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **

يتبين مما سبق أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محاور الاستبانة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، ما يعني أن الأداة تمتاز بارتفاع معدل الصدق وهي صالحة لأغراض الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة الاستبانة باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الأداة وعباراتها، وكانت النتائج على النحو التالي:

ج ثبات أداة الدراسة بأسلوب ألفا كرونباخ	جدول (8) نتائع
---	----------------

قيمة ألفا كرونباخ	عدد العبارات	المحور
0.873	10	حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية
0.790	10	صعوبات تطبيق حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات
0.888	10	الحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية
0.863	10	تصورات المستخدمين حول حقوق الملكية الفكرية
0.916	40	إجمالي الاستبانات

يتبين من الجدول السابق معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة عن طريق معاملات ألفا كرونباخ للثبات بلغت 0.916، بالنسبة للمحور الثاني بلغت قيمة ألفا كرونباخ 0.790، وبالنسبة للمحور الثاني بلغت قيمة ألفا كرونباخ 0.883، وتشير تلك القيم للمحور الثالث بلغت قيمة ألفا كرونباخ 0.863، وتشير تلك القيم إلى ارتفاع مستوى ثبات أداة الدراسة المستخدمة، حيث إن قيمة ألفا كرونباخ لكافة محاور أداة الدراسة أكبر من 0.60، أي أنه يمكن الاعتماد على النتائج المستخرجة من الأداة.

أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة:

تم معالجة البيانات المجمعة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية SPSS بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرار والنسب المئوية لحساب توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المتغيّرات الديموغرافية.
- معامل ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ودراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- معامل ألفا كرونباخ: للتحقق من ثبات أدوات الدراسة.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: لحساب مستويات متغيرات الدراسة.

إجراءات الدراسة

بعد استرجاع الاستبانة الموزعة على أفراد عينة الدراسة المكونة لمجتمع الدراسة، قام الباحثان بتحليل استجابات أفراد العينة على الاستبانة واستخلاص النتائج باستخدام المفاهيم الإحصائية للوصول إلى النتائج وتحليلها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

عينة الدراسة:

للتعرف على توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية، ثم حساب التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج كما يلي:

■ متغير الجنس:

جدول (9) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير لجنس

النسبة %	العدد	الجنس	م
49.5	52	ذکر	1
50.5	53	أنثى	2
100	105	المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن غالبية المستجيبين من الإناث، وذلك يرجع إلى طبيعة اهتمام أفراد العينة بموضوع الدراسة.

■ متغير الجامعة

جدول (10) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير للجامعة

النسبة %	العدد	الجامعة	م
34.3	36	الملك عبد العزيز	1
21.0	22	طيبة	2
30.5	32	أم القرى	3
14.3	15	أخرى	4
100	105	المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن غالبية المستجيبين منتمين لجامعة الملك عبد العزيز، ويعود ذلك إلى نطاق توزيع الباحثان للاستبانات، حيث إنحما ينتميان لجامعة الملك عبد العزيز.

التخصص الأكاديمي

نظراً لتنوع التخصصات الأكاديمية لأفراد عينة الدراسة، فقد تم تقسيم تلك التخصصات إلى فئتين، فئة علمية، وفئة أدبية على أن تضم الفئة العلمية كل التخصصات الطبيعية والتطبيقية، وتضم الفئة الأدبية كل التخصصات الأدبية والنظرية كالتاريخ والتربية وغيرهما، وكان توزيعهم على النحو التالي:

جدول (11) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير التخصص الأكاديمي

النسبة %	العدد	التخصص الأكاديمي	م
39,0	41	علمي	1
60,0	63	أدبي	2
100	105	المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تخصصات غالبية المستجيبين الأكاديمية هي متخصصات أدبية.

تحليل محاور الاستبانة

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المجمعة، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية لجميع محاور وأبعاد الدراسة، وهي على النحو التالي:

غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدًا
1	2	3	4	5

بالاستناد إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية لمستوى متغيرات الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع		متوسط	متديي
3,50 -	5	2,50-3,49	1 - 2,49

وبناءً عليه، إذا جاءت قيمة المتوسط الحسابي للعبارات أكبر من 3.50 فإن مستوى التصورات سيكون مرتفعاً، ما يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة، أما إذا جاءت قيمة المتوسط الحسابي ما بين (2.50 - 3.49) فهذا معناه أن مستوى التصورات سيكون متوسط، وإن كانت قيمة المتوسط الحسابي أقل من 2.49، فذلك يعني أن مستوى التصورات منخفضاً.

للإجابة عن التساؤل الأول "هل يمكن توفير حماية تقنيات الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية وإمكانية تطبيقها في الجامعات؟" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تعكس مدى توفير حماية تقنيات الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية وإمكانية تطبيقها في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب واتجاه الموافقة لعبارات عدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب واتجاه الموافقة لعبارات عدول عماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية

اتجاه الموافقة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	۴
مرتفع	2	0.867	0.780	4.333	تسمح المستودعات الرقمية بحماية الحقوق المادية والمعنوية للملكية الفكرية.	1
مرتفع	7	0.794	0.871	3.971	من السهل الحفاظ على الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية.	2
مرتفع	2	0.867	0.689	4.333	تقديم الخدمات الإلكترونية داخل المستودعات يعتبر اتجاهًا عالميًا خاصةً في المعلومات الرقمية.	3
مرتفع	4	0.838	0.798	4.190	تساهم المستودعات الرقمية في الجامعات في تحديث أساليب الحماية للملكية الفكرية.	4
مرتفع	8	0.787	0.880	3.933	يوضح المستودع عبر الواجهة كل ما يتعلق بالملكية الفكرية وكل ما يرتبط بما من إتاحة، وإيداع، وحفظ رقمي وغيرها.	5
مرتفع	1	0.874	0.823	4.371	الخدمات الإلكترونية داخل المستودعات تساعد على الاستفادة من المستودع بشكل أفضل.	6
مرتفع	3	0.865	0.838	4.324	المستودعات الرقمية مكونًا أساسيًا في نشر وإتاحة المعلومات.	7

مرتفع	9	0.785	1.035	3.924	يبدأ حق الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية بعد نشر المؤلف للمصنف.	8
مرتفع	5	0.817	0.921	4.086	أدى استخدام المستودعات الرقمية في الجامعات إلى حماية وحفظ حقوق الملكية الفكرية بقدر كبير.	9
مرتفع	6	0.808	0.876	4.038	المستودعات الرقمية تمتلك قدر كافي من الأمان التكنولوجي لحماية الملكية الفكرية.	10

عند دراسة عبارات محور "حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية" تبين أن جميع العبارات جاءت في المستوى المرتفع، حيث تراوحت درجة المتوسط الحسابي ما بين 4.371 لأعلى عبارة و3.924 لأقل عبارة، وهو ما يبين ارتفاع مستوى حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات محور حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية 4.150 بانحراف معياري قدره 0.851

للإجابة عن التساؤل الثاني "ما الصعوبات التي تواجه الأكاديميات في تطبيق نظام تقنيات حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات؟" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تعكس الصعوبات التي تواجه الأكاديميات في تطبيق نظام تقنيات حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (14) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب واتجاه الموافقة لعبارات محور الحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية

اتجاه الموافقة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
مرتفع	1	0.888	0.634	4.438	تسهيل الخدمات الإلكترونية للمستودع سرعة التعامل مع المعلومات.	1
مرتفع	5	0.865	0.727	4.324	مساهمة المستودعات الرقمية في تأمين سلامة المحتوى المخزون لكسب ثقة المستخدمين.	2
مرتفع	7	0.840	0.765	4.200	اتخاذ المستودع إجراءات تمنع نسخ الأعمال الفكرية بدون ترخيص من صاحب العمل.	3
مرتفع	6	0.861	0.761	4.305	توفير نظام يتيح للمؤلف الحصول على حقوقه كاملة.	4
مرتفع	8	0.842	0.817	4.210	اهتمام المستودعات الرقمية بمراقبة وملاحظة ومتابعة المستخدمين.	5

مرتفع	5	0.865	0.766	4.324	إتاحة تتبع المعتدين على حقوق الملكية الفكرية.	6
مرتفع	9	0.836	0.948	4.181	عدم الاحتفاظ بمصنفات غير أصلية في المستودعات الرقمية.	7
مرتفع	4	0.876	0.656	4.381	تقديم المعرفة المتجددة عبر المستودعات الرقمية.	8
مرتفع	3	0.872	0.735	4.362	منع الحصول على المصنف والاستفادة منه إلا بطريقة آمن.	9
مرتفع	2	0.874	0.750	4.371	مساعدة المستودعات الرقمية طلاب الجامعات في التعامل مع كافة المعلومات.	10

جدول (15) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب واتجاه الموافقة لعبارات

محور تصورات المستخدمين حول حقوق الملكية الفكرية

اتجاه	الترتيب	الوزن	الانحراف	المتوسط	العبارة	
الموافقة	الارتيب	النسبي	المعياري	الحسابي	54	م
متوسط	8	0.659	1.400	3.295	مصطلح حقوق الملكية الفكرية غير واضح بالنسبة لي.	1
متوسط	9	0.653	1.325	3.267	تعرضت لمشكلات من قبل بسبب حقوق الملكية الفكرية.	2
متوسط	6	0.705	1.119	3.524	لا أجيد التعامل مع الأعمال الفكرية وغيرها عبر المستودعات الرقمية بالجامعة.	3
مرتفع	2	0.808	0.771	4.038	أجد من خلال المستودع أحيانًا عرض المعلومات كصورة فقط للمشاهدة لا النسخ.	4
مرتفع	1	0.863	0.891	4.314	لم احاول يومًا التعدي على الملكية الفكرية للآخرين.	5
متوسط	10	0.691	1.338	3.457	أفضل التعامل مع المؤلفات المطبوعة أكثر من البحث في المستودع الرقمي.	6
متوسط	4	0.730	1.028	3.648	أجد من خلال المستودع ما يمنعني من الاقتباس كالعلامة المائية.	7
متوسط	5	0.710	1.056	3.552	أستطيع بسهولة الحصول على المعلومات دون توفير حماية لحقوق الملكية داخل المستودع.	8
مرتفع	3	0.735	1.042	3.676	تقنية حماية المستودع للمصنفات كالعلامة المائية وغيرها لا يحفّزني للبحث كثيرًا في المستودع والبحث عن بدائل.	9
متوسط	4	0.730	1.263	3.648	كثرة الواجبات الأكاديمية تدفعني للتعدي على حقوق الملكية الفكرية للآخرين.	10

عند دراسة عبارات محور الحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية، تبين أن جميع العبارات جاءت في المستوى المرتفع، حيث تراوحت درجة المتوسط الحسابي ما بين 4.438 لأعلى عبارة و 4.181 لأقل عبارة، وهو ما يبين ارتفاع مستوى وعي أفراد عينة الدراسة بالحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات محور الحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية 4.310 بانحراف معياري قدره 0.756

وكذلك عند دراسة عبارات محور تصورات المستخدمين حول حقوق الملكية الفكرية تبين أن ثلاث عبارات جاءت في المستوى المرتفع، وسبعة عبارات جاءت في المستوى المتوسط، حيث تراوحت درجة المتوسط الحسابي ما بين 4.314 لأعلى عبارة وحود مستوى متوسط من وعي أفراد عينة الدراسة بحقوق الملكية الفكرية، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات محور تصورات المستخدمين حول حقوق الملكية الفكرية 3.642 بانجراف معياري قدره 1.123

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ارتفاع مستوى حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات محور حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية 4.150 بانحراف معياري قدره 0.851
- ارتفاع مستوى صعوبات تطبيق حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات محور صعوبات تطبيق حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات 3.896 بانجراف معياري قدره 0.970
- 3. ارتفاع مستوى وعي أفراد عينة الدراسة بالحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات محور الحلول المتاحة لتذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام لنظام المستودعات الرقمية 4.310 بانحراف معياري قدره 0.756
- 4. وجود مستوى متوسط من وعي أفراد عينة الدراسة بحقوق الملكية الفكرية، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات محور تصورات المستخدمين حول حقوق الملكية الفكرية 3.642 بانحراف معياري قدره 1.123
- أثبتت الدراسة لجوء أفراد عينة الدراسة بشكل كبير لاستخدام المستودعات الرقمية المفتوحة مقارنة بالمستودعات غير
 المفتوحة التي تستخدم تقنيات لحماية حقوق الملكية الفكرية —.
 - 6. أثبتت الدراسة وجود اهتمام كبير من جانب أفراد عينة الدراسة بالوصول إلى المؤلفات والمنشورات لأغراض أكاديمية.
- 7. أثبتت الدراسة أن المستودعات الرقمية غير المفتوحة -التي تستخدم تقنيات لحماية حقوق الملكية الفكرية- تعيق الباحثين عن مصادر علمية عن الوصول إلى المنشورات التي هم في حاجة إليها، وهو ما واجه الباحث أثناء العمل على هذه الدراسة.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة، يوصى الباحثان بما يلي:

- 1. ضرورة العمل على رفع مستوى وعي الأفراد بضرورة اتباع قواعد حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية في الجامعات حفاظًا على احترام حقوق الأفراد وحماية مصالحهم.
- تشجيع الأفراد على تقديم الأساليب والحلول الابتكارية التي تساهم في تذليل الصعوبات التي تواجه استخدام الطلاب في التعليم العام للمستودعات الرقمية.
- العمل على تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالملكية الفكرية، وكيفية حمايتها والطرق التي يمكن من خلالها الحفاظ على حقوق المفكرين والعلماء والمخترعين.

قائمة المراجع:

- أونغون، محمد طوبا (2002) اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على البلدان النامية. مجلة التعاون الإسلامي بين الدول النامية، مج23، ع1، ص ص103-132.
- بودربان، عز الدين؛ وقموح، ناجية؛ وابن الطيب، زينب (2018) المكتبات الجامعية ومبادرات تحقيق النفاذ الحر للمعلومات وتداولها في ظل البيئة الإلكترونية: بين مساعي التحقيق ومعوقاته. المجلة الدولية للبحوث النوعية المختصصة، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، مج3، ع8، ص ص33-59.
- البوطي، محمد سعيد رمضان (1988) الحقوق المعنوية (حق الإبداع العلمي وحق الاسم التجاري طبيعتهما وحكم شرائهما). مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع5، ص ص1955-1973.
- الجريوي، سهام بنت سلمان محمد (2014) استخدام مستودعات الكائنات الرقمية التعليمية في الممارسات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، دار سمات للدراسات والأبحاث، مج3، ع7، ص ص114–133.
- حافظ، سرفيناز أحمد محمد (2010) المستودعات الرقمية للرسائل الجامعية العربية. المؤتمر الحادي والعشرين: المكتبات الرقمية العربية: عربي أنا: الضرورة، الفرص والتحديات، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وجمعية المكتبات اللبنانية، مج1، ص ص 491-537.
- حسين، إيمان رمضان محمد (2012) مستودع الأصول الرقمية بمكتبة الإسكندرية: دراسة تقييمية. أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.
- حمزة، عادل إسماعيل؛ وعبد الرحيم، مظفر أنور؛ والمختار، عبد الله عوض الكريم حاج أحمد (2020) واقع حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية للجامعات السعودية. المؤتمر الدولي المحكم: الملكية الفكرية على المؤلفات، مركز جيل للبحث العلمي، طرابلس، ص ص 31-53.
- حمودي، صفد حسام (2020) حقوق الملكية الفكرية في المحتوى العراقي الرقمي دراسة على عينة من طلبة كلية الاعلام بجامعة بغداد، مجلة ادب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت، مج12، ع43، ص ص330- كلية الآداب، جامعة تكريت، مج21، ع35، ص ص350.

- خميس، أسامة محمد عطية (2012) المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية في البلاد العربية على شبكة الإنترنت: دراسة استطلاعية. المكتبة الأكاديمية، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج19، ع37، ص ص307-340.
- رداد، أشرف منصور البسيوني (2013) المستودع الرقمي لجامعة المنصورة: دراسة حالة للمستودع الرقمي بنظام المستقبل لإدارة المكتبات. المجلة العربية للدراسات المعلوماتية، جامعة المجمعة معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، ع2، ص ص7-52.
- رداد، أشرف منصور البسيوني (2017) الأصول الرقمية للجامعات العربية دراسة مسحية لمستودعاتها على الإنترنت. المجلة المصرية لعلوم المعلومات، مج4، ع1، ص ص121-192.
 - سرور، محمود شكري (1979) النظرية العامة للحق. ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
- سوفالو، آمال (2017) حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: قانون، جامعة الجزائر 1- كلية الحقوق.
- سيدهم، خالدة هناء (2017) حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في بيئة الإنترنت. مركز جيل البحث العلمي وجامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي، أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر: الجرائم الإلكترونية، طرابلس، ص ص29-47.
- شدید، عبد الرشید مأمون (1978) الحق الأدبی للمؤلف: النظریة العامة وتطبیقاتها. دار النهضة العربیة، القاهرة.
- الشوابكة، يونس أحمد؛ وبوعزة، عبد الجيد صالح (2007) اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمارات نحو الوصول الحر إلى المعلومات العلمية. المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم): مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية، جدة، 17-20 نوفمبر، ص ص1-34.
- الشيخلي، عبد القادر (2001) طبيعة حق الملكية الفكرية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. المؤتمر العلمي الثالث: موقف الإسلام من مسألة الملكية الفكرية، جامعة جرش كلية الشريعة، ص ص1-25.
- صالح، إيمان صلاح الدين (2017) المستودعات الرقمية بين النظرية والتطبيق. مجلة البحوث في مجالات التربية
 النوعية، جامعة المنيا كلية التربية النوعية، ع12، ص ص86-103.
- الضويحي، فهد بن عبد الله بن عبد العزيز (2014) المستودعات الرقمية المؤسسية في الجامعات السعودية: نحو رؤية لمشروع وطني لدعم مبادرات إنشائها وإدارتها. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في علم المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز جدة.
- عبد الرحمن، فردوس عمر عثمان (2016) المستودعات الرقمية ودورها في تطوير خدمات الجامعات السودانية:
 غوذج المستودع الرقمي لمكتبات جامعة غرب. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السادس للجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات ولاية الجزير مدني.
- عثمان، عبد الرحمن أحمد (1995) مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية. دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر الخرطوم.
 - العثماني، محمد تقى (2013) بحوث في قضايا فقهية معاصرة. طبعة خاصة، دار القلم، دمشق.
- العربي، أحمد عبادة (2012) المستودعات الرقمية للمؤسسات الأكاديمية ودورها في العملية التعليمية والبحثية وإعداد آلية لإنشاء مستودع رقمي للجامعات العربية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج18، ع1، ص ص149-149.

- العسيلي، شيرين حسين أمين (2008) المسؤولية المدنية للناشر: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة طنطا
 كلية الحقوق، قسم المدنى.
- علي، محمد مصطفى محمد؛ ومصطفى، يوسف على الشيخ (2017) حقوق التأليف والنشر للمستودعات الرقمية: بالإشارة إلى المستودع الرقمي لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. المؤتمر العلمي السابع للجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات دار الشرطة.
- عمارة، بدرة (2015) الحماية الجنائية للمعلومات الإلكترونية في إطار قانون الملكية الفكرية. مجلة الفقه والقانون، صلاح الدين دكداك، ع36، ص ص54-78.
 - عمر، أحمد مختار (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة. المجلد الأول، ط1، عالم الكتب.
- عمر، إيمان فوزي (2011) نشأة وتطور المستودعات الرقمية المفتوحة. Cybrarians Journal، ع27، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، ص ص437-499.
- عواشرية، رقية (2013) الحماية القانونية للمصنفات المنشورة إلكترونيا في ظل معاهدة الويبر لحقوق المؤلف 1996 "دراسة تقييمية" مجلة جيل حقوق الإنسان، مج205، ع1176، ص ص1-27.
- فرج، حنان أحمد (2012) المستودعات المؤسسية الرقمية ودورها في دعم المحتوى العربي وإثرائه على الإنترنت، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج18، ع2، ص ص93-132.
- القبلان، نجاح بنت قبلان؛ والعبد الجبار، الجوهرة بنت عبد الرحمن (2007) الوصول الحر للمعلومات: دراسة لاتجاه الأكاديميين في الجامعات السعودية لنشر إنتاجهم الفكري على الإنترنت. المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم): مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل في الوصول الحر للمعلومات العلمية، جدة، 17-20 نوفمبر، ص ص 1-32.
- لبان، هند بنت علي؛ والدبيان، موضي بنت إبراهيم بن سليمان (2010) واقع حركة الوصول الحر في المؤسسات المعلوماتية التابعة للجامعات الحكومية الجامعية والأهلية في مدينة الرياض. مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ع9، ص ص113-141.
- ليتيمة، فتيحة؛ وليتيمة نادية (2015) الأمن المعلوماتي للحكومة الإلكترونية وإرهاب القرصنة. مجلة المفكر، ع12، ص ص 237-252.
- ملحم، عصام توفيق أحمد (2011) مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية. ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- مهدي، مروة صالح (2020) المسؤولية المدنية عن النشر الإلكتروني "دراسة مقارنة". ورقة مقدمة استكمالاً لتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط كلية الحقوق، قسم القانون الخاص.
- النجار، عبد الله مبروك (2000) الحق الأدبي للمؤلف في الفقه الإسلامي والقانون المقارن. دار المريخ للنشر،
 الرياض.
- نديم، عفاف بنت محمد (2018) حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات: دراسة تحليلية. المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، مج53، ع2، ص ص 11-63.

- هودجز، هنري (1988) التقنية في العالم القديم. ترجمة: رندة قاقيش، مراجعة: د. محمود أبو طالب، ط1، الدار العربية للتوزيع والنشر، الأردن.
- هيدجر، مارتن (1995) التقنية الحقيقة الوجود. ترجمة: محمد سبيلا، وعبد الهادي مفتاح، المركز الثقافي
 العرب،
 - المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):

راجع: https://www.wipo.int/about-ip/ar/

وثيقة الملكية الفكرية الاسترشادية، تصدر ها الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

https://www.saip.gov.sa/wp-

راجع:

content/uploads/2020/06/Policy.pdf

- Abrizah, A., Abdullah, N. & Kaur, K. (2010) Global visibility of Asian universities'
 Open Access institutional repositories. Malaysian Journal of Library and
 Information Science, 15(3): 53-73.
- Bailey, Jr. & Charles, W., (2007) What Is Open Access?, Published Articles on www.Digital-Scholarship.org Retrieved from http://digitalscholarship.org/cwb/WhatIsOA.htm on 7 Nov. 2021.
- Cohen, A., Kalimi, S. & Nachmias, R. (2013) The Use of Digital Repositories for Enhancing Teacher Pedagogical Performance. Interdisciplinary Journal of E-Learning and Learning Objects, (9): 201-218.
- Daft, R. (2010) Organization Theory and Design. 10the, South-Western College Publishing, USA.
- Denison, T. (2007) Library and information Systems: a work in progress (Ch10) in "Libraries in the Twenty-First Century", Chandos Publishing. Retrieved from
- https://www.sciencedirect.com/topics/computer-science/digital-repository on 8 Nov. 2021.
- Karmakar, R. (2015) Managing and Evaluating Digital Content through Institutional Repositories (IRs): Perspectives, Issues and Challenges (Policies) in Indian Scenario. International Journal of Next Generation Library and Technologies, 1(3): 52-65.
- Lathan, J. (N/D). What is Educational Technology? [Definition Examples & Impact], University of San Diego, Retrieved from:
 https://onlinedegrees.sandiego.edu/what-is-educational-technology-definition-examples-impact/ on 8 Nov 2021.
- Reitz, J. (N/D). Online Dictionary for Libraty and Information Science. Retrieved from https://products.abc-clio.com/ODLIS/odlis_d.aspx on 8 Nov. 2021.
- Swan, A. & Brown, S., (2005) Open access self- archiving: An author study. Key Perspectives Limited.
- Yeni, S. & Özdener, N. (2014) An Analysis On Usage Preferences Of Learning Objects and Learning Object Repositories Among Pre-service teachers, Turkish Online Journal of Distance Education, 15(2): 161-174.
- Zuccala, A., Opperheim, C. & Dhiensa, R. (2008). Managing and Evaluating digital repositories. Computer Science, 13(1).